

PROVISIONAL

A/47/PV.65
22 December 1992

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

(بلغاريا)	السيد غانيف	: الرئيس
(ليسوتو)	السيد فوفولو	: ثم
	(نائب الرئيس)	

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٣] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا
- (ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية
- (د) تقارير الامين العام
- (هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الافريقي [٢٤] (تابع)
- (أ) تقرير الامين العام
- (ب) مشروع قرار

.../...

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحرس على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البندان ٣٣ و ٣٤ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/47/22)
- (ب) تقرير الفريق الحكومى الدولى لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/47/43)
- (ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصرى فى الالعاب الرياضية (A/47/45)
- (د) تقارير الامين العام (A/47/525 , A/47/559 , A/47/574)
- (هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/616)
- برنامج الأمم المتحدة التعليمى والتدريبى للجنوب الافريقى :

(أ) تقرير الامين العام (A/47/513)

(ب) مشروع قرار (A/47/L.15)

السيد سومافيا (شيلى) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : عندما تحدثنا

أمام الجمعية فى العام الماضى عن سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، وهى بند فى جدول الاعمال يتسم بأهمية حيوية للمجتمع الدولى ، قال وفدى إن الحالة تدعو الى الأمل ، نتيجة لبعض الشواهد الإيجابية التي بدأت تلوح فى الأفق آنذاك ، والتي كانت تشير الى الطريق نحو جنوب افريقيا جديدة .

ومنذ ذلك الحين ظلت الحالة فى ذلك الجزء من العالم مصدرا لقلق خطير . فأثناء هذه الفترة ، وقعت أحداث جسيمة ، مثل أحداث بويباتونغ ، ومؤخرا أحداث سيسكي . وقد أودى العنف المنطلق العنان فى هاتين المناسبتين بالعديد من الأرواح ، وتسبب فى كثير من المعاناة .

وهذا يعنى أننا قد انتقلنا من حالة تحيي بصيصا من الأمل الى حالة من عدم اليقين ، وقد أدت تلك الأحداث أيضا فى شهر حزيران/يونيه الماضى الى توقف عملية التفاوض التي كانت تنطوي على توقعات عظيمة .

ويود وفدي أن يعرب عن مشاركته الرأي الذي أعرب عنه مختلف رؤساء البلدان الأفريقية ، وغيرهم من قادة المجموعات الإقليمية أثناء المناقشة العامة في هذه الدورة ، ولا سيما تأييده لما ورد في البيان الذي أدلى به رئيس السنغال ، بصفتي الرئيس المناوب لمنظمة الوحدة الأفريقية ، حيث يقول مشيراً إلى مجلس الأمن :

"أود أن أعرب ، نيابة عن القارة ، عن صادق شكري لأعضاء هذا الجهاز التابع لمنظمتنا العالمية ، على اجتهادهم وإحساسهم بالتضامن وسرعة استجابتهم لندائنا باتخاذهم قرار مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) الذي يدعو السلطات في جنوب أفريقيا إلى اتخاذ التدابير الواجبة لوضع حد للعنف " .

(A/47/PV.18 ، ص ٨ و ٩) .

كما نعرب عن شكرنا للأمين العام على الدور الذي اضطلع به في تلك المناسبة .

لقد أعربت حكومة شيلي مرارا في مناسبات كثيرة عن قلقها إزاء مناخ العنف المقترن بوقوع حوادث ومجابهات متكررة أدت إلى ارتكاب أعمال من أعمال التخريب والقتل . إننا نرى أن هذه الأعمال المتطرفة والمؤسفة ناتجة عن إطالة أمر وجود نظام لم يشجع أبداً على تهيئة بيئة تقوم على التسامح العرقي والسياسي .

وقد زادت من جدة هذه الحالة أوجه التغاوت الاجتماعي - الاقتصادي الهائل بين السكان ، وخاصة فيما بين جماعات السود الذين يعانون من حالة حرمان شديد بسبب الاخفاق في تلبية حاجاتهم الأساسية من التعليم والصحة والعمل والاسكان . على أن السبب الأساسي الذي يجعل من الصعب التوصل إلى التعايش في ظل الوثام في مجتمع جنوب أفريقيا - وهو ما ينبغي أن نكرره هنا مرة أخرى في هذه الدورة من الجمعية العامة - هو بلا شك التأثير السلبي للقوانين العنصرية التي ما زالت قائمة .

إننا نؤيد الحرص - النابع عن بعد النظر والتحوط - على الحفاظ على آليات للرصد الدولي تتيح التعجيل بإلغاء نظام الفصل العنصري على نحو قاطع ونهائي . وفي هذا الصدد ، نؤيد إيغاد مراقبين ، كما نؤيد العمل الذي تضطلع به الآن لجنسة غولدستون . ونحن نرحب بالقرار الأخير الذي اتخذته المجموعة الأوروبية بإيغاد ١٥ مراقبا ، منهم ضباط شرطة ومحامين واقتصاديين ، للعمل بتعاون وثيق مع أمانة السلم الوطنية والأمم المتحدة وأفرقة المراقبين الموفدة من المنظمات الدولية الأخرى .

إن دعمنا لعملية سلمية يتفاوض عليها لإقامة جنوب افريقيا الجديدة لم يتزعزع ، ونحن نكرر اليوم الإعراب عن هذا الموقف . وبلدي يدين العنف إدانة قاطعة . ولا يوجد بديل للتفاوض إذا كنا نريد إحداث تغيير سلمي في جنوب افريقيا . ومن الحيوي إيجاد مناخ آمن يفضي إلى إستئناف الحوار من أجل إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وموحدة وغير عنصرية - وهنا تتحمل حكومة جنوب افريقيا مسؤولية كبيرة . وفي جنوب افريقيا كانت مفاوضات مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية (الكوديسا) ، قد حققت نتائج إيجابية دون شك قبل أن تعلق . فقد جرى التوصل إلى توافق هام في الآراء خلال مدة تعد قصيرة نسبيا ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نظام الفصل العنصري قبل أقل من سنتين كان لا يزال قائما لم يمسه ، وأن الاحتمالات كانت تبدو غير مشجعة آنذاك .

في ٢٦ أيلول/سبتمبر ، اجتمع زعيم المؤتمر الوطني الافريقي السيد نيلسون مانديلا - ذلك الزعيم العظيم المبرز في النضال من أجل قضية الحرية في العالم - مع الرئيس دي كليرك بفرض التصدي لمشكلة العنف والعقبات التي تقف أمام المفاوضات . وفي تلك المناسبة ، اعتمد بيان مشترك ومحضر تفاهم وضع الأساس لاستئناف عملية المفاوضات . ويحدونا الأمل أن تمتثل الأطراف امتثالا تاما لما جاء في هاتين الوثيقتين .

إن شيلي مسرورة لهذه الخطوة التي اتخذها زعيما سياسيان لها أرفع المكانة . ويحدونا الأمل في أن تعقد جنوب افريقيا العزم ، نتيجة لهذه المحادثات ، على جعل التحرك نحو إقامة مجتمع ديمقراطي وموحد وخال من العنف وغير عنصري تحركا لا رجعة فيه . وهذه العملية تتطلب صياغة دستور جديد واعتماد تدابير دستورية غير تمييزية للتحول السياسي .

ونحن ، إذ نبقي هذا الهدف نصب أعيننا ، نشعر بتضامن عميق مع شعب لا يزال يعاني من عواقب الفصل العنصري ، الذي أدانته على الدوام حكومتي والحزاب السياسية التي تساندها . وقد استلهمت شيلي رفضها هذا للفصل العنصري من تجربتها السياسية والاجتماعية ، حيث أن هذه الممارسات التمييزية غريبة جدا بالنسبة لنا .

إن القومية الشيلية منبثقة عن إندماج يتم في ظلل الوثام بين شعوب ذات أصول وثقافات وتقاليد متباينة . ولهذا السبب ، تمسكنا على الدوام بالمبادئ والمعايير الأساسية التي ترسخ المساواة أمام القانون لجميع سكان الجمهورية . ومن المبادئ الأساسية التي تسترشد بها حكومتنا في عملها تعزيز الاحترام التام للحريات الفردية وعدم التمييز .

إن شيلي بلد ديمقراطي تاريخيا . ومنذ أن حققنا الاستقلال ، صاد احترام الحرية . بيد أننا عانينا أيضا في تاريخنا الحديث من حكم فاشيستي - وهي فترة فقدت فيها القيم الديمقراطية الشيلية التقليدية . وإننا نقف وقفة رجل واحد في السعي إلى تحقيق الحرية والتأكيد عليها في جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية . وستبقى حكومتنا متيقظة وواعية لتطور أوضاع الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وستبقى على موقفها الناقد إلى أن يختفي الفصل العنصري ، كتعبير عن الهيمنة السياسية ، اختفاء تاما من الوجود . ونحن نعتقد أنه ينبغي الاستمرار في بذل جهود مشتركة من أجل استئصال الفصل العنصري ، وأنه ينبغي للجنة الخاصة أن تواصل عملها الذي لا يقدر بثمن تضامنا مع شعب جنوب افريقيا ودعمها له ، وفقا للولاية التي أنطتها بها منظماتنا ، والتي أكدت في العديد من قرارات الجمعية العامة .

أود من على هذه المنصة أن أتقدم بالتهنئة إلى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، السفير ابراهيم غمباري ، على عمله وعلى جهوده المضنية لضمان نهوض اللجنة بجميع المهام المسندة إليها .

فضلا عن ذلك ، نحن نعتقد أنه ينبغي لمختلف برامج الأمم المتحدة ، التي تستهدف مساعدة شعب جنوب افريقيا ، أن تواصل عملها بثبات واطراد . ونحن نشير بشكل خاص إلى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا ، الذي تفخر شيلي بكونها عضوا في مجلس إدارته ، وإلى البرامج الأخرى التي يمكن لهذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة الاضطلاع بها . وتشمل هذه البرامج برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الافريقي الذي قدم مساعدة قيمة إلى شعبي جنوب افريقيا وناميبيا . ويسعد شيلي أن تكون من بين مقدمي مشروع القرار المتعلق بهذه المبادرة . إنه يعيد التأكيد على أهمية

ودور المجتمع الدولي في مساعدة شعب جنوب افريقيا للإقلال من حدة التباينات الاقتصادية والاجتماعية أثناء الفترة الانتقالية لا سيما في مجال التعليم .

اصحوا لي أن أختتم كلمتي بتكرار الإعراب عن اقتناعنا بأنه لا مكان للفصل العنصري في هذا السيناريو الدولي الجديد الذي يشهد - في العالم الجديد الذي نحاول إقامته - تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان . ويحدونا الأمل أن تتم العملية الانتقالية سلميا عن طريق المفاوضات ، وأن نرى في المستقبل القريب جدا جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية خالية من التمييز العنصري ، تشارك مشاركة تامة في المسعى الحيوي الذي ينتظر الأمم المتحدة أي بناء عالم يزداد عدالة واتحادا وسلميا باستمرار .

وستقف الديمقراطية الشيلية على الدوام الى جانب المضطهدين على يد العنصرية . وستناهض الديمقراطية الشيلية دائما وحشية الفصل العنصري .

السيد هوسليد (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفنسي أن

أتحدث باسم بلدان الشمال الخمسة - آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلجيكا والنرويج .

لقد انقضت ثلاث سنوات حافلة بالأحداث منذ أن اعتمدت هذه الجمعية الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وقد لخص هذا الإعلان من وجهة نظر المجتمع الدولي ، كيفية تيسير تحويل جنوب افريقيا الى بلد ديمقراطي غير عنصري . ومتواصل بلدان الشمال تأييد المبادئ المجسدة في الإعلان ، وقد واصلت متابعة التطورات في جنوب افريقيا عن كثب .

لن نخوض اليوم في تفاصيل التغييرات الاساسية التي تمت بالفعل . ويكفسي أن نقول إن الاساس الرسمي للفصل العنصري لم يعد قائما . كما أن بلدان الشمال تعتقد أن العملية الدائرة في جنوب افريقيا الآن قد ولدت قوة دفع هائلة الى درجة تجعلها عملية لا رجعة فيها . والمجتمع الدولي يشارك بدوره بنشاط في تيسير سير هذه

العملية . وفي هذا السياق ، نرحب بزيادة مشاركة الامم المتحدة ، التي تشمل إيغساد مراقبين الى جنوب افريقيا ، كما نرحب بنانشطة مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيره من هيئات الامم المتحدة .

ونلاحظ بارتياح أن مناخ الحرية في التعبير السياسي وممارسة النشاط السياسي في جنوب افريقيا قد تحسن على نحو ملفت للنظر بالمقارنة بما كان عليه الحال قبل بضع سنوات مضت . إن مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (الكوديسا) الذي انعقد منذ ما يقرب من سنة وُلد تغاؤلا واسع النطاق . وقد عزز هذا الشعور ذلك التعبير الساحق عن تأييد الناخبين البيض لعملية الاصلاح الذي تجلى في الاستفتاء الذي عقد في آذار/مارس من هذا العام . بيد أنه لا تزال توجد أمور هامة ينبغي حلها قبل أن تنبثق جنوب افريقيا جديدة متحدة ديمقراطية غير عنصرية . لقد حدثت نكسات فسي عملية الاصلاح بتوقف الجولة الثانية من المحادثات في مؤتمر الكوديسا في أيار/مايو ، وباندلاع حلقة العنف في البلاد وكان لهذا أثر معاكس على العمل لتحقيق تسوية سياسية . بيد أننا نلاحظ بارتياح أن كثيرا من العقبات التي حالت دون استئناف المفاوضات قد أزيلت بنهاية أيلول/سبتمبر .

ومن المشجع كثيرا أن المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا استأنفا فتح محادثاتهما بقصد إعادة المفاوضات عن كيفية التقدم صوب اعتماد دستور لجنوب افريقيا الديمقراطية الجديدة . ونحت "إنكاشا" ومؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا ، والاحزاب الأخرى على المشاركة في عملية المفاوضات . فلا يوجد في رأينا بديل لهذه العملية التي يجب أن تستمر حتى تختتم بنجاح لكي يتسنى تحقيق مستقبل يتمتع فيه جميع مواطني جنوب افريقيا بالسلم والرخاء . إن هذه العملية تستحق الدعم والتشجيع الكاملين من جانب المجتمع الدولي . وأملنا كبير في أن تؤدي المفاوضات إلى الإنشاء المبكر لمجلس تنفيذي انتقالي وإجراء انتخابات لمجلس تأسيسي في جنوب افريقيا .

ومن ناحية أخرى ، فإن تصاعد العنف أمر يدعو إلى القلق العميق . إن فسي المذبحة التي حدثت في بويباتونغ بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه والمذبحة التي حدثت فسي سيسكي بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام نذير بما يمكن أن يؤدي إليه تصاعد العنف إذا لم يوقف . إن العنف يشكل تهديدا واضحا لعملية المفاوضات كلها ولعملية تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا . وقد أدانت الشمال مرارا وتكرارا هذا

العنف معلنة أن على جميع الأطراف أن تتحمل مسؤوليتها الكاملة على أساس المبادئ الواردة في اتفاق السلام الوطني المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وبالتعاون مع الهياكل التي أنشأها . ونحن حكومة جنوب افريقيا على أن تتحمل مسؤوليتها في حماية أرواح وممتلكات مواطنيها . وينبغي كذلك لجميع الأطراف الأخرى المشاركة أن تظلمع بمسؤوليتها بغية تعزيز مقاصد اتفاق السلام الوطني .

ونفتنم هذه الفرمة لنشيد بالعمل الذي قامت به لجنة التحقيق برئاسة القاضي غولدمتون . إن النزاهة والشجاعة اللتين ابداهما القاضي غولدمتون يستحقان منا التقدير والاحترام . وتتضمن توصيات لجنة غولدمتون ملاحظات قيمة ينبغي أن تؤخذ بالكامل في الحسبان من جانب جميع الأطراف في جنوب افريقيا .

إن الحالة في جنوب افريقيا دفعت مجلس الامن الى اعتماد القرارين ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢) اللذين اديا الى وزع ٥٠ مراقبا تابعين للأمم المتحدة في جنوب افريقيا ، وذلك بالتنسيق مع الهياكل التي أنشأها اتفاق السلام الوطني . ونحن نرحب بتدخل مجلس الامن في هذه الحالة الخطيرة ، ونؤيد تأييدا كاملا وزع هؤلاء المراقبين بالإضافة ، الى المراقبين الآخرين من المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة الوحدة الافريقية ، والكومنولث ، والمجموعة الأوروبية . ونأمل أن يسهم وجودهم وأنشطتهم معا في تهدئة الحالة وفي تخفيض مستوى العنف في جنوب افريقيا .

وتؤكد بلدان الشمال استعدادها لتأييد الجهود التي تبذل في جنوب افريقيا بغية تحقيق الديمقراطية وسد الشفرات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة التي أوجدها نظام الفصل العنصري .

وتتطلع بلدان الشمال الى اعتماد مشروع قرار شامل بتوافق الآراء بشأن الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري ودعم إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية متحدة غير عنصرية . وفي هذا الصدد نشيد باللجنة الخاصة للنهج البناء الذي اتبعته في إعداد النص .

ومن المهم أن يتجلى التضامن الدولي مرة أخرى في ارتفاع صوتنا صوتا واحدا دعما لعملية الإصلاح التي تجري في الوقت الحالي .

السيد ترينه هوان لانغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تناقش الجمعية العامة في هذا العام البند المتعلق بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا بشعور متجدد من اليأس والقلق . فقد تبين أن الشعوب بالفرح والاستبشار المفرط الذي صاحب الافراج عن السيد مانديلا والتطورات العديدة الايجابية التي تلت ذلك ، كان سابقا لاوانه . فلا يزال نظام الفصل العنصري قائما الى اليوم في جنوب افريقيا . وفي حين أن هناك بعض التقدم الذي نحتفي به ، هناك أمور كثيرة تدعو الى القلق ويلزم التغلب عليها .

فمن الناحية الموضوعية ، منذ اعتماد إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الذي أصبح معلما تاريخيا في الكفاح الشاق والطويل للمجتمع الدولي للقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، قامت حكومة جنوب افريقيا بعدد من الاملاحات نذكر من بينها الغاء قوانين الفصل العنصري الاساسية ، ورفع الحظر عن أنشطة الاحزاب والمنظمات السياسية . في وقت ما ، كان توقيع اتفاق السلم الوطني في ايلول/سبتمبر ١٩٩١ من جانب نظام بريتوريا والمؤتمر الوطني الافريقي والاحزاب الاخرى ، مشارا لاملنا في أن نشهد نهاية للعنف السياسي في ذلك البلد وقد كانت البوادر المشجعة تصدر عن مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (الكوديسا) . ولكن من المؤسف إننا إذا نظرنا الان الى مثل هذا الوقت من العام الماضي عندما كنا نناقش هذه المسألة ذاتها ، منجد أنه لا يسعنا إلا أن نشعر بخيبة الامل لان جنوب افريقيا ليست اليوم في حالة أفضل كثيرا مما كانت عليه حينذاك فيما يتعلق بإزالة نظام الفصل العنصري .

إن هياكل الفصل العنصري في جنوب افريقيا لا تزال قائمة على الرغم من أنها فقدت شرعيتها . وجنوب افريقيا حتى الان بلد تحكمه اقلية بيضاء والاغلبية السوداء فيه لا تزال محرومة من حقها في التصويت أو في المشاركة في أجهزة الحكم .

إن استمرار وجود بعض التشريعات الامنية مازال يعمق بشكل حاد من الانشطة السياسية السلمية الحرة . وما زالت آثار الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية المجحفة التي اقيمت وتوطدت عبر قرن من الزمان تسبب تباينات اجتماعية واقتصادية بين المواطنين ، وتحرم الاغلبية السوداء من أبسط ظروف التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية .

وبالرغم من الافراج عن عدد من السجناء السياسيين المنتمين الى فئات بعينها ، لا يزال العديدون يبرزون في سجون جنوب افريقيا ، وعدد الاشخاص الذين يموتون بعسء احتجازهم من جانب الشرطة يتضاعف بمعدل مفرغ . وأخطر أمر يتمثل في اندلاع العنف، الدموي الذي تحركه دوافع سياسية في البلدان السوداء ، ومن أمثلة ذلك مذبحسة بويباتونغ التي كانت حادثا يمزق نياط القلب . وكل هذه العوامل مقترنة بالمشاكل الناشئة خلال عملية الكوديسا ، تشكل في صدق نية حكومة جنوب افريقيا في الاستمرار في المفاوضات السياسية بغية انهاء الفصل العنصري وبناء جنوب افريقيا الديمقراطية غير العنصرية حقا .

لقد بذل المجتمع الدولي سنة بعد سنة ، وجنبا الى جنب مع المقاومة الداخلية الباسلة في جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي وسائر المنظمات التقدمية ، جهودا هائلة لوضع حد لسياسة الفصل العنصري البغيضة . وقد اتخذت الامم المتحدة العديد من القرارات التي تدين العنصرية المؤسسية والتمييز العنصري المنظم الذي تجسده تلك السياسة ، وأكدت بجلاء ، مرارا وتكرارا ، أن نظام الفصل العنصري المفروض على شعب جنوب افريقيا يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان الاساسية وجريمة في حق الانسانية ومن ثم ينبغي الفأؤه .

والوقائع السائدة في جنوب افريقيا اليوم تمثل حالة مضطربة ومتفجرة ، تتطلب من الامم المتحدة وجميع أعضائها مواصلة الجهود واتخاذ اجراءات عاجلة لمعالجتها . وقد عبرت فييت نام ، على مدى العقود ، عن تضامنها مع شعب جنوب افريقيا المقهور . وهي إذ ترحب بالتغييرات الايجابية صوب انهاء الفصل العنصري في ذلك البلد ، تكسر مرة أخرى دعمها الثابت لشعب جنوب افريقيا ، وتضامنها معه في نضاله

المستمر لاستئصال نظام الفصل العنصري ومن أجل تحقيق السلم والعدالة والمساواة العرقية على أساس حكم الأغلبية . ونحن ندعو نظام جنوب افريقيا الى الامتثال الكامل لجميع أحكام إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وبغية تهيئة مناخ مؤات للمفاوضات السلمية ، نحث نظام بريتوريا على الفناء جميع القوانين التمييزية المتبقية ، والافراج عن جميع السجناء السياسيين المتبقين ، وتيسير عودة جميع المنفيين السياسيين ومعالجة الشواغل التي أدت الى انهيار المفاوضات بغية استئصالها وكذلك ، وهذا أمر في غاية الالاحاح ، اتخاذ تدابير فعالة لانهاء العنف الدموي في البلدان السوداء . ونحن نؤيد المطالبة المشروعة للأغلبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا بانشاء جمعية تأسيسية منتخبة لوضع الدستور الديمقراطي غير العنصري .

إن اجتماع رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في جاكرتا باندونيسيا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي وجه نداء عاجلا من أجل الوحدة بين حركات التحرر والقوى الديمقراطية في جنوب افريقيا في هذه المرحلة الحرجة من كفاحها ضد الفصل العنصري . وفي هذا المحفل نود أن نكرر هذا النداء ، وأن نعرب عن أملنا في توحيد صفوفها قريبا في جبهة متحدة .

وختاما ، يسعدنا أن نلاحظ أن حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي قد وافقا مؤخرا على استئصال المحادثات الشنائية حول المسائل الدستورية ، وأن تلك العملية ستتسع لتشمل منظمات أخرى . ويحدونا الأمل الخالص في أن يتم الامتئصال المتفق عليه للمحادثات على النحو المتوخى ، ونتمنى لكل المشاركين النجاح . ونعتقد أن الاتفاق حول مسألة آلية وضع الدستور سيكون من الشروع في المرحلة الاولى من قيام حكومة انتقالية في جنوب افريقيا تتولى مسؤولية الاشراف على التحول الى نظام دستوري ديمقراطي جديد . واسمحوا لي مرة أخرى أن أكرر تضامننا مع شعب جنوب افريقيا الباسل وتأييدنا له وايماننا بأن شعب جنوب افريقيا المحب للسلم ، بعزمه وروحه الحريصة على المصالحة ، سيحقق قريبا هدفه النهائي المتمثل في بناء جنوب افريقيا على أساس من السلم والحرية والمساواة .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يوم الاثنين الموافق ٢٣ تشرين

الثاني/نوفمبر ، بعد الظهر ، ستنظر الجمعية العامة في البند ٢٢ من جدول الأعمال بوصفه البند الثالث في تلك الجلسة ، بعد البندين ٢٥ و ٤٠ من جدول الأعمال .

وفي يوم الأربعاء ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، صباحا ، ستنظر الجمعية فسي البند ١٨ من جدول الأعمال وفي تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ، بعد النظر فسي البند ١٣٩ من جدول الأعمال .

وفي يوم الاثنين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، صباحا ، ستتناول الجمعية البند ٢٧ من جدول الأعمال .

وفي يوم الثلاثاء ، ٨ كانون الاول/ديسمبر ، صباحا ، ستتناول الجمعية البندين ٣٦ و ٤٨ من جدول الأعمال .

وفي يوم الخميس ، ١٠ كانون الاول/ديسمبر ، صباحا ، ستعقد الجمعية ، في إطار البند ٩٧ من جدول الأعمال ، جلسة عامة بمناسبة مراسم افتتاح السنة الدولية للشعوب الاملية في العالم . وفي عصر اليوم ذاته ستنظر الجمعية في البند ٣٢ من جدول الأعمال .

وقوائم المتكلمين بشأن جميع هذه البنود مفتوحة الان .

البندان ٣٣ و ٣٤ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(١) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/47/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرمذ توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى

جنوب افريقيا (A/47/43)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/47/45)

(د) تقارير الامين العام (A/47/525 ، A/47/559 ، A/47/574)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/616)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(١) تقرير الامين العام (A/47/513)

(ب) مشروع قرار (A/47/L.15)

السيد راكوتوندرامبوا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لايزال

تطور الحالة في جنوب افريقيا يحبس أنفاسنا ويشير قلقنا .

لقد رحبنا ببداية مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية

(الكوديسا) وعلقنا الامل على نتائج الاستفتاء الذي أبدى فيه السكان البيض ،

المستفيدون من نظام الفصل العنصري ، لأول مرة وبشكل واضح للغاية أنهم يتطلعون

بدورهم الى اقامة وطن لا يبقى فيه لون البشرة سببا للانقسام والظلم والكراهية .

وفي هذه الاثناء ، قامت حكومة جنوب افريقيا باحداث تغييرات تمشيا مع الاعلان

المتعلق بالفصل العنصري ؛ وأجرت اصلاحات في صفوف الشرطة ، وأعلنت مؤخرا أن المناصب

الحكومية ستكون مفتوحة للملونين .

وقد أتاح التوقيع على مذكرة الاتفاق بين الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون

مانديلا التوصل الى تسوية مشكلة المسجونين السياسيين ، وهي تسوية كانت بالطبع

قاسرة ولكنها يمكن أن تسهم مع ذلك في ازالة الاحقاد القديمة والمضي قدما على أساس

جديد .

ويبدو أن المشاورات الثنائية بين الحكومة والأحزاب المختلفة أدت إلى توافق الآراء على ضرورة إقامة حكومة مؤقتة .

وللأسف إن هذه التطورات الإيجابية تطمسها ظواهر مختلفة مثيرة للقلق . فعلى الرغم من إلغاء الركائز التشريعية للفصل العنصري فإنه لا يزال حيا . ولا تزال بعض أحكام القوانين المتعلقة بالأمن سارية المفعول ؛ وقد اقترحت بعض التعديلات وصدر قانون جديد يرمي إلى تقييد الحريات السيامة والفردية .

إن اللجوء إلى التخويف والعنف يجعل الوضع السياسي متفجرا .

وبعد شاربفيل وسويتو وبويباتونغ وبيشو وفولويني وبوشيني ، أصبح العنف في جنوب أفريقيا يبدو تقليدا شريفا .

لقد كان العنف أداة للاضطهاد والقمع يستخدمها نظام الفصل العنصري في الدفاع عن امتيازاته . وهو لا يزال هذه الأداة وهو يستخدم اليوم في الصراع الخفي والمستمر بلا هوادة بين الأطراف الراغبة في الإمساك بالسلطة في جنوب أفريقيا الغد . ومن أجل مساعدتنا على الخروج من حلقة العنف المفرغة ، فإننا ندعو بوجه خاص حكومة جنوب أفريقيا ألا تسمح بعد اليوم بوجود المرتزقة في أراضيها أو في أقاليم ما يسمى بالوطن المستقلة .

وحيث أن التعصب السياسي هو أحد الأسباب الرئيسية للعنف ، فإننا ندعو سلطات جنوب أفريقيا كذلك إلى كفالة حرية النشاط السياسي في الوطن .

وفي ضوء النتائج الأخيرة التي توصلت إليها لجنة غولدمستون ، ندعو الحكومة إلى التحقيق بشكل كامل في مزاعم تورط بعض القوات الحكومية في الغارات على البلدات .

وباختصار ، نحن نناشد حكومة جنوب أفريقيا أن تؤدي دون تحيز مسؤولياتها بومفها القائمة على حماية القانون والنظام ، وأن تضمن الأمن لجميع فئات المجتمع .

إننا لا نجهل أن القرارات المتخذة من أجل وقف العنف - ولا سيما حظر حمل الأسلحة الخرة والتدابير التي تتوخى ضمان الأمن في العنابر - تمطد بعناد أطراف مضممة على رفض كل تسوية سياسية .

ولا يسعنا الا أن نعرب عن الالف لغياب الشفافية في أنشطة القوى المتصارعة في جنوب افريقيا . فالتناقض بين ادعاءات البراءة وأعمال العنف من جانب جميع الأطراف يجبرنا على التشكك في مدى صدق رغبة الأطراف في إقامة جنوب افريقيا موحدة ولا عرقية وديمقراطية .

إن وفد بلادي ، إذ يؤيد توصية اللجنة المخصصة للجنوب الافريقي ، المنبشقة عن رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية ، الى حركات التحرير والقوى التقدمية الأخرى بضم صفوفها في جبهة موحدة ، يلاحظ ببالف الأسف فشل اجتماع المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا الذي عقد في هراري بمساعي الرئيس روبرت موغابي .

وعلى أية حال ، لا يزال ضحايا العنف هم نفس الضحايا . فهم اليوم ، كما كان الحال بالأمس ، أكثر أبناء البلاد عوزا وضعفا . فالسود في البلدات يمثلون بالنسبة للقادة السياسيين أشخاصا لا هوية لهم ولا اعتبار ولا مستقبل ؛ وهم لا يمثلون بالنسبة لبقية العالم سوى أرقام احصائية . إنهم أناس طيبون ، في أغلبهم ، لا يريدون سوى حياة أصرية لائقة وفرص عمل وعيش كريم .

وكما لو أن المآسي الفردية ليست كافية ، فإن الحالة الاقتصادية التي تعاني الام الانكماش بالاضافة الى الضعف الناجم عن الجفاف ، تتفاقم الآن بسبب مناخ انعدام الامن السائد . إن العنف يرعب المستثمرين المحتملين ؛ وهو يشجع فرار رؤوس الأموال ويزيد البطالة في جميع طبقات المجتمع . والمشاكل الاقتصادية تبرز بشكل أكبر التباين القائم في مستوى المعيشة بين البيض والسود . وعلى الرغم من الخطوات المتخذة مؤخرا لمساعدتهم في مجال الاسكان والصحة والتعليم ، لا يزال السكان السود أول من يعاني من تدهور وضعهم الاجتماعي الرث أصلا .

وفي هذا السياق ، علمنا بارتياح بأن النقابات العمالية - أي مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، والمجلس الوطني للنقابات العمالية ، واتحاد عمال جنوب افريقيا - وأرباب العمل في جنوب افريقيا قد قرروا أن يتدارسوا معا المسائل الاقتصادية في محفل اقتصادي وطني .

لقد أبدت الدول الأعضاء في منظماتنا اهتماما مستمرا بولادة جنوب افريقيا جديدة .. وتحقيقا لهذا الهدف ، لم تكف هذه الدول عن إبداء النوايا الحسنة والسخاء . ومع ذلك ، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يحل محل أبناء جنوب افريقيا أنفسهم ، ولا يمكنه أيضا أن يقوم بدور يتجاوز الدور المحدد في ولايات المراقبين في مختلف البعثات الموفدة الى ذلك البلد . إن انتهاء العنف يتوقف ، بالفعل ، على أبناء جنوب افريقيا وحدهم . فلندعهم يترجمون ارادتهم على النجاح معا ، وليبدأوا بإحلال السلام فيما بينهم بحسن نية ، ودون كراهية أو تبادل اللوم . ونحن على اقتناع بأنهم إذا فعلوا ذلك ، فإن فجر عصر جديد سيلوح في أفق ذلك الجزء من القارة الافريقية .

السيد خامسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : في الوقت الذي تزداد فيه أهمية تسوية الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا بحل سياسي في السياق الدولي الراهن الخالي من المواجهة بين الشرق والغرب ، تعالج الجمعية العامة مرة أخرى بند "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" ، وهو بند ظل مطروحا على جدول أعمالها لسنوات عديدة متتالية .

تجري هذه المناقشة في وقت يأمل فيه المجتمع الدولي بأسره أن يتسنى أخيراً وضع حد لهذه السياسة العنصرية وممارساتها المدمرة ، وأن يبرز في جنوب افريقيا مجتمع ديمقراطي موحد غير عنصري حقاً . وفي السنتين الماضيتين كانت جنوب افريقيا مسرحاً لاجداث سياسية لها أهميتها في تطورها صوب هذا المجتمع الذي طال انتظاره . إن عملية إيجاد إطار للمفاوضات الرامية إلى وضع حد للفصل العنصري على نحو سلمي أصغرت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ عن انعقاد الدورة العامة الاولى لمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ومن المشجع أن نلاحظ أن الاطراف المشاركة في المؤتمر المذكور تعهدت في إعلان النوايا الصادر عنها ببناء جنوب افريقيا موحدة متحررة من الفصل العنصري ، وبالأصرار على بعض المبادئ الاساسية الدستورية .

شمة حدث آخر لا يقل أهمية تمثل في نتيجة استفتاء ١٧ آذار/مارس الماضي ، التي أظهرت بجلاء أن غالبية ساحقة من أبناء جنوب افريقيا البيض تؤيد العملية التفاوضية لمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية التي هي عملية تستهدف تنظيم الانتقال الديمقراطي على نحو سلمي وإقامة الآلية اللازمة لوضع دستور جديد لجنوب افريقيا .

لكن التطورات الايجابية التي حدثت في السنوات الاخيرة لا تزال في خطر بسبب العقبات التي تشيرها بعض الدوائر الحريصة على المزايا التي تتمتع بها بموجب نظام الفصل العنصري . ومن ثم ، وصلت ، الدورة الثانية لمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية التي عقدت في ايار/مايو ١٩٩٢ ، إلى طريق مسدود . وقد زادت من حدة الوضع مسائل تتصل بالاجراءات الدستورية ، والخلاف على توزيع الاصوات في البرلمان أو الجمعية الجديدة ، مما يمثل منازعة حقيقية حول طبيعة الديمقراطية ذاتها .

ومما يضاعف من الصعوبات التي تواجه المؤتمر الثاني للعمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية القمع الدامي الذي يكون ضحيته باستمرار السكان السود . وهكذا ، تظل مشكلة العنف السياسي خطيرة كالعهد بها دائماً . فأشارها السلبية والشكوك التي تولدها إنما تعقد عملية الانتقال .

لقد اضطر المجتمع الدولي مرة أخرى للإعراب عن قلقه العميق إزاء العنف الوحشي الذي داهم في الأشهر الأخيرة مدنيين أبرياء في مذبحتي بويباتونغ وسيكسي . إن المجتمع الدولي ، كما اتضح بجلء في قراري مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢) ، عاقد العزم على اتخاذ تدابير ملموسة لتأييد جهود شعب جنوب افريقيا لإقامة مجتمع ديمقراطي موحد غير عنصري .

وبالتالي ، يضحى من الأهمية بمكان استئناف مفاوضات مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية في أسرع وقت ممكن بروح الإخلاص وحسن النية الكاملين ، واتخاذ إجراء عاجل لوضع حد لعنف الإبادة الجماعية وهو عقبة رئيسية في طريق العملية الجارية . ومهما قلنا لن نكون مغالين في التأكيد على حقيقة أن أية نكسة للمفاوضات أمر ستكون له آثار وبيلة داخل جنوب افريقيا وخارجها على حد سواء .

وبتلك الروح ، رحب المجتمع الدولي بنتائج اجتماع ٢٦ ايلول/سبتمبر الماضي بين السيد دي كليرك والسيد مانديلا . ويحدوه الأمل في أن تساعد الترتيبات التي اتفق عليها في ذلك الاجتماع على حسم مسألة العنف وأن تفضي على وجه السرعة إلى استئناف المفاوضات الدستورية في إطار مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ، وهو يناشد كل الأطراف أن تتعاون تعاوناً كاملاً في هذه العملية التي يؤيدها المجتمع الدولي بأسره .

إن المجتمع الدولي وبمففة خاصة الأمم المتحدة يمكن أن يسهل هذه العملية بقدر كبير ، وذلك بالإمتثال الصارم لأحكام القرارات ذات الصلة الصادرة بتوافق الآراء ، بما فيها قرار الجمعية العامة ٧٩/٤٦ ، الذي يؤكد على أن تطبيع العلاقات مع جنوب افريقيا يرتهن بالتقدم المحرز في المفاوضات الخاصة بتطبيق الديمقراطية في البلاد ، وإن المجتمع الدولي يجب أن يعزز دعمه المادي لضعف قطاع من سكان جنوب افريقيا ، أي ضحايا التمييز والفقر ، من أجل التصدي لآفات الاقتصادية الاجتماعية الصارخة الموروثة عن الفصل العنصري .

إن تصرف المجتمع الدولي وفضطه على حكومة بريتوريا سيساعدان بالتأكيد في الإسراع بالعملية صوب بلوغ هدفنا النبيل المشترك وهو إقامة جنوب افريقيا لا عنصرية موحدة ديمقراطية حقا .

السيد قيصر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن اية عقيدة قوامها التمييز أو التفوق العنصري إنما هي عقيدة خاطئة علميا ومدانة أخلاقيا ، وظالمة اجتماعيا ومفعمة بالخطر . وكل أشكال التمييز العنصري ، خاصة السياسات الحكومية التي تقوم على أساس فكرة التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية إنما تنمو - إلى جانب تشكيلها انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية - إلى تعريض التعاون فيما بين الأمم والسلم والامن الدوليين للخطر* .

تلك الافكار تشكل لب إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري . وميثاق الأمم المتحدة يؤكد من جديد إيمان شعوب الأمم المتحدة بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فوفولو (ليسوتو) .

من جهة أخرى ، فإن الفصل العنصري في جنوب افريقيا هو نظام للفصل غير المتساوي بين المجموعات العرقية على أساس لون الجلد ، بهدف الإبقاء على هيمنة البيض والامتيازات الاقتصادية من خلال حرمان وجمع السكان الذين يؤلفون الاغلبية السوداء . وبالتالي ، فإن نظام الفصل العنصري لا يتناقض وميثاق الأمم المتحدة فحسب . بل هو يقوض أيضا الكرامة الإنسانية المتأصلة التي يتسهدف الميثاق إعلاءها وحمايتها .

إن سياسات الفصل العنصري في جنوب افريقيا استهانت بالإدانة العالمية لوقت طال أمده ، وأن الأوان لكي تحطم قوى العدل والمساواة هذا الصرح القائم على التعصب والتفوق العنصري . إن التطورات التي جرت في جنوب افريقيا خلال السنتين الماضيتين كانت مشجعة بشكل عام . فاتفاق السلم الوطني الذي أبرم في ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، برهن على انه خطوة رئيسية نحو تحسين مناخ المفاوضات . وعملية إنشاء إطار تفاوضي بغية وضع نهاية سلمية للفصل العنصري بلغت ذروتها في عقد مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (الكوديسا) في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ بمشاركة واسعة النطاق من الأحزاب والمجموعات السياسية في جنوب افريقيا . وقد انعقدت الدورة العامة الثانية للمؤتمر في ١٥ و ١٦ ايار/مايو ١٩٩٢ فنظرت في تقارير الأفرقة العاملة الخمسة المنبثقة عن الدورة الأولى ، وتوصلت إلى اتفاقات على عدد من المسائل ، منها ، فهي جملة أمور ، الترتيبات الانتقالية ، وعملية وضع الدستور ، وإعادة ادماج الاوطان المنفصلة . ولقد كانت نتائج الاستفتاء الذي جرى في ١٧ اذار /مارس ١٩٩٢ مشجعة من حيث انها أظهرت ان اغلبية ساحقة من البيض في جنوب افريقيا تؤيد عملية التغيير . ولكن وفد بلدي شعر بالصدمة إزاء المذبحة المأساوية التي قضت على نحو ٥٠ رجلا وامرأة وطفلا في بويباتونغ بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، والتي اضرت المؤتمر الوطني الافريقي إلى الإنسحاب من العملية التفاوضية . ولقد اتت المذبحة بموجة جديدة من الغضب والإحباط والريبة لدى الاغلبية السوداء . ووفد بلدي يشاطر قيادة المؤتمر الوطني الافريقي خيبة أملها إزاء الاستجابة غير الوافية من

سلطات جنوب افريقيا في التحقيق في الاسباب الكامنة وراء المذبحة ، ومعاقبة الذين يتحملون المسؤولية عنها .

ومما يبعث على قلقنا البالغ أن العنف السياسي لا يزال يبعث فسادا في بلدات السود ، متسببا في وصول إجمالي عدد الذين قتلوا في عام ١٩٩٢ وحده إلى أكثر من ٣٤٠٠ شخص . وان ما أشير من شبهات في أن شرطة جنوب افريقيا لم تكن تتصرف على نحو فعال او محايد لإيقاف العنف ، وانها كانت في كثير من الاحيان متورطة هي نفسها في أعمال العنف ، أمر لا يمكن الاستخفاف به . فقتل أكثر من ٢٨ شخصا في بيشو ، بنيسكي ، بتاريخ ٦ ايلول/سبتمبر من هذا العام على نحو مؤسف ومأساوي قد زاد من تفاقم الحالة وعمق الجروح التي نشأت عن مذبحة بويباتونغ . إن مسؤولية تبيد الشعور بالسياس والغضب وخيبة الامل الذي صاد لدى الاغلبية السوداء نتيجة لهذه الاحداث تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا وذلك بأن تظهر نية حسنة وصدقا في الهدف .

ويرحب وفد بلدي بما اتخذه مجلس الأمن من قرارات في ١٦ تموز/يوليه و ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٢ بشأن دورة العنف في جنوب افريقيا ، ويؤيد المبادرات التي قام بها الامين العام لمساعدة العملية الجارية في جنوب افريقيا بتعزيز الهياكل التي انشئت بموجب اتفاق السلم الوطني ، بما في ذلك وزع مراقبي الأمم المتحدة . إن العملية السياسية في جنوب افريقيا لا تزال هشة وعرضة للخطر ، وهي بحاجة الى حماية . وهذه العملية التي تفضي إلى حل سلمي وتفاوضي ليست بحاجة إلى إرادة وتسامح سياسيين بين القادة المشاركين في المفاوضات فحسب ، بل أيضا إلى مناخ من السلم والوثام . ووفد بلدي يرحب بالاجتماع الذي انعقد بين الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا ، وقرار المؤتمر الوطني الافريقي بالعودة إلى عملية مفاوضات مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية . والمحادثات الاستطلاعية التي جرت بين حكومة جنوب افريقيا ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا مشجعة ، ويحدونا الامل في أنه بتهيئة المناخ السياسي السليم في جنوب افريقيا ، سيكون بوسع جميع الاطراف إعادة إحياء عملية مؤتمر الكوديسا في المستقبل القريب .

إن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يعترف بأن التباينات الاجتماعية الاقتصادية التي تضرب بجذورها العميقة في عقود من الفصل العنصري ، لا تزال تحيق بأغلبية سكان جنوب افريقيا ، وانها يمكن أن تهدد بتقويض التطور السلمي والثابت خلال مرحلة الانتقال وما بعدها . فالبطالة في تزايد ، وعدد العاطلين عن العمل يتوقع أن يصل إلى ٨ ملايين بحلول نهاية هذا العقد . وثمة ما يقرب من ٢٥ مليون نسمة يعجزون عن سداد قيمة احتياجاتهم الغذائية الأساسية ، ولا يتمتع بالاكثفاء الذاتي سوى ٨ في المائة من السود في الارياف في حين يعتمد غيرهم على تحويلات من اقرباء لهم في المدن . إن سبعة وثمانين في المائة من مساحة الاراضي في أيدي الاقلية البيضاء التي لا تمثل سوى ١٣ في المائة من إجمالي عدد السكان . إن ثلاثة وخمسين في المائة من السكان السود يعيشون دون خط الفقر ، مقارنة ب ٢ في المائة فقط من البيض . لقد آن الاوان لإنهاء هذه التباينات وتمكين الاغلبية السوداء من الاضطلاع بمسؤوليات الحكم والدولة .

إن هناك حاجة مستمرة لان يبقي المجتمع الدولي مسألة الفصل العنصري قيد نظره ، ولان يراقب العملية السياسية في جنوب افريقيا عن كثب . وعليه ان يحدد استجابته في ضوء التطورات التي تحدث فعلا في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، أيدت حكومة باكستان دوما جميع الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بهدف القضاء على نظام الفصل العنصري .

وقد أيدت باكستان ، بنفس الروح قرارات الجمعية العامة التي تطالب بالرفع التدريجي للجزاءات ضد جنوب افريقيا بالتوافق مع التقدم المحرز في تحقيق التغيير الديمقراطي في جنوب افريقيا . ويؤيد وفدي أيضا ، في هذا الصدد ، قرارات الكومنولث ومنظمة عدم الانحياز المتعلقة برفع الجزاءات التدريجي ، بيد أنه من الهام الابقاء في الفترة الراهنة على الضغط المناسب على جنوب افريقيا الى أن تمثل التغييرات التي تجريها دليلا على تغير عميق لا رجعة فيه ، وفقا لما يتوخاه إعلان الأمم المتحدة المعني بالفصل العنصري الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٩ .

وإن باكستان ، بوصفها عضوا في لجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، شاركت بنشاط في مشاورات هذه اللجنة وقراراتها الرامية الى تنفيذ ولاية الصندوق على نحو فعال . وفي رأي وفدي أن من الهام استمرار الصندوق والمجتمع الدولي في تقديم مساعدة قضائية وإنسانية وتعليمية كبيرة الى شعب جنوب افريقيا لتلبية الاحتياجات الجارية للسجناء السياسيين الحاليين والسجناء السياسيين السابقين والمعائدين من المنفى والمطالبات المشروعة بتمحيص مظالم ناجمة عن نظام الفصل العنصري .

وقد وقفت باكستان ، دوما ، حكومة وشعبا ، الى جانب الاغلبية المضطهدة في جنوب افريقيا في كفاحها من أجل حقوقها المشروعة ، وستستمر في وقفها هذه . ونحن على ثقة من أن الجهود الحاسمة المتضافرة من جانب المجتمع الدولي من أجل إزالة نظام الفصل العنصري ستؤتي ثمارها ، وأن جنوب افريقيا جديدة موحدة وديمقراطية وغير عنصرية تقوم على العدل والمساواة وتقرير المصير وحكم الاغلبية ستظهر على أنقاض نظام الفصل العنصري ، منهية بذلك واحدا من أحلك فصول التاريخ البشري .

السيد هواراكا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان وفدي

يحسب أننا عندما نلقي بياننا عن هذا البند من جدول الاعمال هذا العام سنتحدث عن التقدم الذي ستكون قد أحرزته عملية السلام في جنوب افريقيا ، إذ أن توقف العمل على زعزعة استقرار الدول المجاورة ، وتشكيل مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا

الديمقراطية كانا مدعاة لتفاؤلنا بأن تغيرا حقيقيا قد بدأ يحدث بالفعل . وعلاوة على ذلك ، في يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ ، عندما صادقت أغلبية البيض في جنوب افريقيا على عملية الاصلاح ، وبالتالي على مواصلتها من جانب الرئيس دي كليرك ، بعث ذلك الامل في نفوسنا بأن عصرا جديدا من السلام والتعاون وحسن الجوار قد بدأ في الجنوب الافريقي ، عصرا يحل محل النظام القديم القائم على الاستعمار وزعزعة الاستقرار والفصل العنصري .

ومع أن الاستفتاء المقتر على البيض لم يؤد الى إلغاء الفصل العنصري في افريقيا ، فقد رحبنا به في ناميبيا لأنه يبشر بمناخ يقود الى عملية إقامة افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية ، ومن ثم فإن افريقيا ، الحرمة على تحقيق الحل السلمي في جنوب افريقيا أعربت عن طريق منظمة الوحدة الافريقية ، عن رضاها عن المفاوضات التي تجري في إطار مؤتمر الكوديسا وذهبت شوطا أبعد من ذلك فحثت القسوى المناهضة للفصل العنصري وغيرها من القوى الديمقراطية على ضم الصفوف واستخدام مؤتمر الكوديسا للتعجيل بعملية إحلال الديمقراطية في جنوب افريقيا . وعليه فإن الافتقار الى التقدم في جنوب افريقيا ، كما يبين من تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/47/474 ، هو حقا مصدر قلق لبلدي .

وكما هو معروف للجميع فإن ناميبيا قد شاطرت التاريخ المفجع للفصل العنصري مع جنوب افريقيا . ولذلك فإن يوم القضاء النهائي والكامل على الفصل العنصري في جنوب افريقيا سيكون يوم النصر النهائي لناميبيا على الفصل العنصري والعنصرية . إن الازمة الحالية في مفاوضات جنوب افريقيا تشكل بالتالي قلعا هديدا لناميبيا . وقد شاهد العالم توقف التقدم المحرز أثناء مؤتمر الكوديسا بسبب تصاعد العنف في جنوب افريقيا . وتعتبر مذبحه بويباتونغ بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ والمذابح اللاحقة في سيسكي بتاريخ ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ مجرد امثلة على الحوادث التي يزر بها سجل القتل العشوائي الدائر في جنوب افريقيا . وإنه يحزننا أن نرى مقتل آلاف مسن الناس أثناء المفاوضات الجارية في إطار الكوديسا . وإنه لمن دواعي استيائنا البالغ أن نجد زمرة الكوفوت سيء السمعة ، المؤلفة من نامبيين يعملون لحساب حكومتها

جنوب افريقيا ، تندرج في صفوف وحدات القتل في جنوب افريقيا . وتشكل ظاهرة تجنييد المرتزقة هذه تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة . وفي هذا السياق ، يحث وفندي حكومة جنوب افريقيا على استخدام سلطتها لوقف العنف وتمهيد السبيل لاستئناف المفاوضات .

ولا يمكن المبالغة في التركيز على الرباط القائم بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعنف الراهن ، فهذا العنف إنما يرجع الى الاسباب الجذرية للفصل العنصري ولن يحدث أي تغيير حقيقي ، بالنسبة لاغلبية شعب جنوب افريقيا ، إلا عندما تتحقق جملة أمور منها قيام نظام تعليمي موحد وغير تمييزي ، وحدوث توزيع متكافئ للموارد ، وتوفير الاسكان والعناية الصحية بتكاليف ميسورة ، وإلغاء نظام العمالة المهاجرة ، حصول الجميع على حق التصويت . يجب ألا يغيب عن نظرنا أن العنف في جنوب افريقيا إنما هو نتيجة مباشرة للفصل العنصري . يجب أن ندرك أن نظام الفصل العنصري نظام يقوم على العنف . وأن العنف سيجد في جنوب افريقيا تربة خصبة للنمو مادامت مشاركة الاهالي في تشكيل أمور حياتهم شيئا لا يزال مفتقدا .

لقد مر الآن أكثر من سنة على حذف السمات القانونية الرئيسية للفصل العنصري من صلب القانون . وقد رجبنا في بياننا أمام الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة بهذه الخطوة كتطور إيجابي ، إلا أننا حذرنا أيضا الجمعية العامة من أن ذلك لا يكفي لتسويغ وتخفيف الضغط الدولي . إن القوى المناهضة للفصل العنصري قد كشفت عن استمرار وجود مواد وأحكام في التشريعات الامنية تعرقل حاليا النشاط السياسي الحسر والسلمي ، وذلك أمر لا يكشف فحسب عن جوانب نقص في الإصلاح الجاري بل هو يشبط أيضا عودة المنفيين الراغبين في العودة الى جنوب افريقيا .

وعلاوة على ذلك ، وعلى الرغم من إعلان حكومة جنوب افريقيا ، إن الافراج عن المبتدئين السياسيين سيتم . أفادت لجنة حقوق الانسان أنه لا يزال هناك سجناء سياسيون ، وأن هناك كثيرين غيرهم ينتظرون تنفيذ حكم الاعدام فيهم . ومنذ يومين فحسب ، نقلت الاخبار المستقاة من وسائل الاعلام في الجنوب الافريقي أن السجناء الثلاثة الذين ينتظرون تنفيذ عقوبة الاعدام في سجون مافينغ ورومفرون وپوفوشاتوانا في جنوب افريقيا - وهم ستيفان ماشينيني ، وصوييل منيسي ، وجوناشان موليما ، قد تسلموا اشعارات لتنفيذ الحكم فيهم . وإننا نحث بقوة حكومة جنوب افريقيا - بأن تصفي الى المناشدات الموجهة اليها من جماعات حقوق الانسان العديدة وغيرها من الجماعات بعدم تنفيذ تلك الاحكام .

وبالرغم من أن الاملاحات التي نفذت فعلا في جنوب افريقيا تتيح فرصة للسلام ، فإن نظرة المجتمع الدولي الى ذلك التغيير لم تكن متناسبة مع حقيقته في الواقع . وقد أدى ذلك ، في جملة أمور ، الى التسرع في رفع الجزاءات ، وبذلك قوبلت جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري بترحيب سابق للأوان . ويجري تذكيرنا بين الفينة والفينة بأن الظروف في جنوب افريقيا قد تغيرت وبأن هذه التغيرات ينبغي أن تنعكس في تعاملنا معها . ولكننا نتساءل : إذا كانت أغلبية الشعب في جنوب افريقيا لا تزال محرومة من الأرض ومن ممارسة حق التصويت ، فما الذي تغير إذن ؟

ونود أن نسجل أن ما نطالب برؤيته في جنوب افريقيا هو حدوث تغيير حقيقي . إن إنهاء العنف يعد في نظرنا شرطا مسبقا للتفاوض ، واستئصال الفصل العنصري هو الذي يشكل تغييرا حقيقيا يجلب السلم الدائم الى الجنوب الافريقي . ولذلك ، فمع ترحيبنا بالتغييرات التي حدثت في جنوب افريقيا ، لا ينبغي لنا أن نغفل عن التغييرات الجوهرية التي مازال يتعين القيام بها من أجل ظهور جنوب افريقيا الديمقراطية غير العنصرية الموحدة . وبهذه الروح يشيد وفدي بمنظمة الوحدة الافريقية لمطالبتها بعقد اجتماع لمجلس الأمن بشأن مسألة العنف في جنوب افريقيا . وقد شاركنا في ذلك الاجتماع بنشاط ، وبالتالي فإننا نؤيد بقوة اشتراك الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجميع المنظمات الدولية الأخرى الناشطة حاليا في جنوب افريقيا .

ولكن علينا قبل كل شيء أن ندرك أن الذي أصيب أساسا من جراء الفصل العنصري هو الانسان في جنوب افريقيا ، ليس الانسان الافريقي وحده ، وإنما الانسان المنتهي الى الاعراق الاخرى كذلك . فنظام الفصل العنصري يجرد الانسان من إنسانيته ، التي لا تستعاد ببساطة باقامة الملات الاقتصادية . فجراح الفصل العنصري يجب أن يداويها شعب جنوب افريقيا ذاته ، عندما يصبح في استطاعة أبنائه تقبل بعضهم بعضا بوصفهم مواطنين معا في جنوب افريقيا . وقد كان ذلك هو الأساس المنطقي لمعارضة المجتمع الدولي لسياسة الفصل العنصري التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في جنوب افريقيا . إن انسانية الانسان في جنوب افريقيا لم تسترد بعد . وعلى ذلك سيكون من المؤسف أن يتخلى المجتمع الدولي الآن عن موقفه .

إن مراقبة التحركات الجماهيرية من قبل مراقبي الامم المتحدة وإيفاد ٣٤ من مراقبي الامم المتحدة الاضافيين بعد ذلك الى جنوب افريقيا من الامور الجديرة بالترحيب لانطوائها على تعبير عن اهتمام المجتمع الدولي بالحالة في جنوب افريقيا والتزامه بتيسير أحداث التغيير في ذلك البلد .

وبينما نرحب بالاجراءات التي اتخذها الامين العام حتى الآن ومنها تعيين ممثله الشخصي في جنوب افريقيا ، فإننا نتمنى أن تكون خبرة الامم المتحدة في ناميبيا ماثلة في الازهان . وفي حالة ناميبيا ، أقامت الحكومات المتعاقبة لجنوب افريقيا سياساتها على أساس استبعاد الامم المتحدة . ومن المعروف أنه عندما دخلت الامم المتحدة ناميبيا في نهاية المطاف لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بدد مجرد وجود قواتها كل الخرافات والنعرات التي غذتها سياسة الفصل العنصري .

ولذلك ، فإن ناميبيا متحش على زيادة قوات الامم المتحدة في جنوب افريقيا زيادة كبيرة . ومن المأمول أن يتحول دور الامم المتحدة بأسرع ما يمكن من رصد للعنف الى رصد لانتقال جنوب افريقيا من العنصرية الى جنوب افريقيا اللاعنصرية المتحدة

الديمقراطية . والسؤال الذي يطرحه وفدي هو هل الأمم المتحدة على استعداد للاضطلاع بهذه المهمة الهائلة ؟ ولا ينبغي أن تعد الأمم المتحدة ضئيلة عندما يحين الأوان لمساعدة شعب جنوب افريقيا على إنهاء الفصل العنصري .

إننا في ناميبيا نؤيد دون تحفظ التوصل الى إنهاء الفصل العنصري على أساس صلمي تفاوضي وإقامة جنوب افريقيا الديمقراطية اللاعنصرية الموحدة . ولكننا في نفس الوقت ، استنادا الى تجربتنا في التعامل مع حكومات جنوب افريقيا المتعاقبة أثناء النضال وخلال المفاوضات وأثناء فترة الانتقال ، نعتقد أن المحك الحقيقي لضمان استئناف عملية المفاوضات لا يتمثل في مجرد إنهاء العنف الحالي ذاته وإنما أيضا في قيام آلية فعالة متينة للحيلولة دون استخدام القوات المسلحة ووحدات الأمن ضد المعارضين للحكومة .

وعلاوة على ذلك ، ولضمان امتتباب السلم الدائم في جنوب افريقيا ، ينبغي ألا تقف الاجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي عند تفكيك الفصل العنصري . ومن ثم فإننا نرحب بالاستنتاجات التي خلصت إليها الحلقة الدراسية التي نظمت عن مشاكل جنوب افريقيا الاجتماعية - الاقتصادية ودور منظومة الأمم المتحدة مستقبلا في المساعدة على معالجة تلك المشاكل ، وهي الحلقة الدراسية التي عقدت في ناميبيا هذا العام ، ونؤيد هذه الاستنتاجات . ونرحب بالتقييم الأولي لرئيس اللجنة الخاصة وتحديد النقاط المرجعية الأساسية بمدد تمهيم وتنظيم واستكمال التعاون التقني في المستقبل بين جنوب افريقيا الجديدة ومنظومة الأمم المتحدة .

وسأكون مقصرا في واجبي اذا لم أعرب عن تقدير وفد بلادي للمساعدة التعليمية المقدمة لطلاب ناميبيا وجنوب افريقيا عن طريق برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي . وبالرغم من المشكلات التعليمية الهائلة التي تواجه ناميبيا اليوم ، فإن ابناءها الذين استفادوا من هذا البرنامج يطبقون الآن مهاراتهم في التعمير وإعادة بناء البلاد . ولذلك فإننا نشارك في مناقدة المجتمع الدولي أن يواصل توفير الموارد التعليمية لشعب جنوب افريقيا .

السيد الاري (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشترك الغلبين

في هذه المناقشة لكي تعرب عن تشجيعها لشعب جنوب افريقيا على أن يقرر مستقبله بحكمة وشجاعة . وفي ظل هذه الظروف العصيبة للغاية ، ينبغي له أن يثابر في سبيل اختياره تحويل جنوب افريقيا سلميا الى مجتمع موحد ديمقراطي وغير عنصري .

إننا ندرك تماما مدى تعقد الحالة في جنوب افريقيا وصعوبتها . فعلى الرغم من أن الدعائم القانونية للفصل العنصري قد تقوضت ، مازالت المواقف والممارسات المرافقة للفصل العنصري راسخة . إن سياسات عدم التكافؤ التي استمرت لعقود طويلة في مجالات التعليم والاسكان والصحة والاقتصاد ، أسهمت في إشاعة زعزعة الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي ، والاضطراب السياسي وتولد عن أعوام طويلة من القمع والاضطهاد بيئة فكرية سهلة التأثر بالتخويف والعنف . إن حلقة العنف التي أصبحت تسيطر بإحكام على هذا البلد ، والتي عجلت ، جزئيا ، بتوقف مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) - لا يمكن بالتالي القضاء عليها بجرة قلم .

ومن ثم ، يكون مجلس الامن قد تصرف على نحو حاسم بانعقاده في ١٥ و ١٦ تموز/يوليه وفي ١٧ آب/أغسطس عام ١٩٩٢ ، لكي يناقش ، على وجه التحديد ، هذا الاتجاه المغزى للعنف في جنوب افريقيا . وترحب الغلبين بالقرارات المنبثقة عن هذه الاجتماعات . ونحن نشني على إيغاد ممثل خاص في الوقت المناسب الى جنوب افريقيا ، علاوة على إيغاد مراقبين للأمم المتحدة للمساعدة على تبديد التوتر السياسي وتعزيز الحوار فيما بين الاحزاب . ونحن نقدر بالغ التقدير تواجد مراقبين آخرين أوفدتهم الى هناك منظمة الوحدة الافريقية ، والكومنولث ، والمجموعة الاوروبية ، ومنظمات حقوق الانسان . وبوسع هؤلاء المراقبين أن يكونوا عناصر فعالة في إقناع الاحزاب بالاستمرار في مفاوضات جدية وبنّاءة بشأن مستقبل جنوب افريقيا . إن تواجدهم هناك سيعمل على تهدئة الحالة ، وسيساعد على الحد من نزوع بعض العناصر الى غرس بذور الفتنة والشقاق ، وإشارة العنف .

وقد حدثت مؤخرا بعض التطورات الايجابية التي يمكن أن تُبنى عليها الثقة وحسن النوايا فيما بين الاحزاب . مثال على ذلك ، إفراج حكومة جنوب افريقيا مؤخرا

عن السجناء السياسيين . ونحن نشاطرهم فرحة جمع شملهم مع أسرهم وأصدقائهم بعد سنوات طويلة قضاها في غياهب السجون . كما أن قرار تأمين بيوت الشباب وحظر حمل الأسلحة الخطرة أو عرضها للبيع سيعمل أيضا على تخفيف حالة انعدام الأمن والخوف بين الأفراد العاديين من أبناء جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، فإننا نطالب سلطات جنوب افريقيا بأن تفضلع بالمسؤولية الأولية لأي حكومة وهي : أن تضع حدا للعنف ، وتحمي أرواح وممتلكات الجميع ، وتتقدم مرتكبي أعمال العنف الى العدالة . ونحث الأطراف أيضا على احترام التزاماتهم كموقعين على اتفاق السلم الوطني ، وعلى الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل اليه بين الأحزاب بشأن السلوك في المظاهرات العامة ، وهو اتفاق أساسه التوصيات التي تقدمت بها لجنة غولدستون .

ويسر الغلبين أن تحيط علما بالاتفاق الذي توصل إليه السيد نيلسون مانديلا والرئيس ف. و. دي كليرك في اجتماع القمة الذي عقده في أيلول/سبتمبر الماضي - بشأن عدد من المسائل ، من بينها مسألة إنشاء جمعية تأسيسية منتخبة ديمقراطيا ، بإطار زمني محدد وآلية تكفي لكسر حالة الجمود . ونحيط علما أيضا بأن الحكومة المؤقتة سيجري تشكيلها في إطار دستوري انتقالي ، وأن الجمعية التأسيسية ستعمل كبرلمان مؤقت . ونحن نرى في هذا الاتفاق طفرة كبرى لأنه أزال العقبة الرئيسية التي أدت الى إخفاق كوديسا الثاني في شهر أيار/مايو الماضي . ويحدونا الأمل في أن تتمكن العملية التفاوضية الآن من التحرك قدما .

والغلبين ، بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، مقتنعة بأن المجتمع الدولي يتمتع بالارادة والقدرة على المساعدة في تهيئة الظروف المواتية لجنوب افريقيا لكي تتحول بنفسها الى ما نتوخاه لها كمجتمع موحد غير عرقي وديمقراطي . وستكون المساعدة المعنوية والمادية والمالية ضرورية لمعالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة التي تجابهها جنوب افريقيا . وستحدد طريقة معالجة هذه المشاكل ، على المدى الطويل ، نوع المجتمع الذي سينهض من انقاض الفصل العنصري .

إن مستقبل جنوب افريقيا ، في هذه المرحلة ، في أيدي شعبها . وقد جان الوقت لركوب المخاطر واغتنام الغرض . وأن الإوان للرجال والنساء الذين يتحلون بالايمنان والشجاعة المعنوية أن يتمسكوا بعملية المفاوضات السلمية على الرغم من الصعاب الجمة . فالقرارات التي يتخذونها الآن لصياغة مستقبلهم ستحدد الإزث الذي يتركونه لاطفالهم واطفال أطفالهم . ونحن نتمنى لهم النجاح في العمل المضني الذي ينتظرهم .

السيد أشاريا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الفصل

العنصري يمتن كرامة البشر ويبخس قيمتهم ، ويحكم عليهم بالعيش في ظ-روف دون إنسانية . ويعد نظام العنصرية المؤسسية هذا ، الذي أدانه المجتمع الدولي بحق بوصفه جريمة ضد الانسانية ، وصمة في ضمير الانسانية وكرامتها . لذلك ، فمن المسؤولية المشتركة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي ومن واجبه أن يضمن انتقال جنوب افريقيا بنجاح الى مجتمع ديمقراطي .

منذ اعتماد الاعلان التاريخي المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة فسي الجنوب الافريقي (القرار د1 - 1/16) ، حدثت تغيرات عميقة داخل جنوب افريقيا وخارجها ترمي الى تحويلها الى مجتمع ديمقراطي موحد وغير عنصري . وكان رفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية ، وإلغاء الدعائم القانونية الاساسية للفصل العنصري ، وإجراء محادثات بين نظام بريتوريا والأحزاب السياسية الرئيسية - تطورات محمودة حقا . ونيبال ترحب بأي تطور يؤدي الى التعجيل بعملية استئصال شأفة الفصل العنصري من جنوب افريقيا . وانطلاقا من هذا الاقتناع ، رحبت نيبال باتفاق السلم الوطني الموقع في عام ١٩٩١ ، وبالبدا في عملية تفاوضية في إطار مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) .

وعلى الرغم من بعض التطورات الايجابية الرامية الى تهيئة مناخ موات للمفاوضات ، مازالت هناك عقبات خطيرة تعترض عملية كوديسا . إلا أن العقبة الرئيسية التي تقف حجر عثرة أمام ممارسة شعب جنوب افريقيا لارادته السياسية هي استمرار العنف الجاري داخل جنوب افريقيا . لقد أدى حدوث مذبحتي بويباتونغ وميسكاي فسي أوائل هذا العام ، عندما كانت المفاوضات تمر بمرحلة بالغة الدقة ، الى الانهيار

الكامل للمفاوضات . وقد ولدت هذه الاحداث وغيرها من احداث العنف حالة من عدم اليقين ، وقللت كثيرا من إمكانات التوصل الى تسوية تفاوضية لازمة جنوب افريقيا . ويرى وفدي أن السيطرة على العنف وحماية ارواح الابرياء في جنوب افريقيا هما المسؤولية الاولى لحكومة جنوب افريقيا . وهذا يصدق بصفة خاصة عندما تتوفر أدلة متزايدة على تواطؤ قوات الامن التابعة للحكومة في التحريض على التفجر المفاجئ للعنف . إن إخلاء حكومة جنوب افريقيا ورغبتها في الدخول في مفاوضات جدية ينبغي أن يواكبها قدرتها واستعدادها على كبح جماح العنف في بلدات جنوب افريقيا . وفي هذا السياق ، رحب وفدي بعقد اجتماع قمة بين السيد نيلسون مانديلا والسيد ف. و. دي كليرك في ٢٦ ايلول/سبتمبر من هذا العام ، أفضى الى التوقيع على محضر التفاهم المشترك . وترى نيبال أن هذا التحرك سيسهم إسهاما كبيرا في التعجيل بعملية كوديسا ، التي توقفت فجأة في شهر حزيران/يونيه من هذا العام . ويرحب وفدي أيضا ببيان مجلس الامن المؤرخ في ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن مسألة حلقة العنف المتجددة في جنوب افريقيا . إن الجهود التي بذلها الامين العام في إيفاء بعثة لتقصي الحقائق وفي إصراره على وزع مراقبين من الامم المتحدة لتهيئة مناخ يفضي الى استئناف المفاوضات - كانت بقاءة الى ابعد حد .

إن العنف المستمر والتدهور الاجتماعي الاقتصادي والبطالة المتفشية بين السود وشعورهم بالإحباط نتيجة لعدم إحراز تقدم في إزالة الفصل العنصري سلميًّا قد تدفع جنوب افريقيا أكثر فأكثر إلى شفير الحرب الأهلية . وسيكون ثمن تأخير تحويل جنوب افريقيا إلى مجتمع موجد وديمقراطي وغير عنصري ثمنا باهظا لا بالنسبة لجنوب افريقيا فحسب ، بل للمنطقة وما وراءها أيضا : لذلك ، يحث وفدي شعب جنوب افريقيا كله على الدخول في مفاوضات عاجلة لإقامة حكومة مؤقتة تدير البلد ، وعلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع مشروع لدستور جديد .

لم يعد بالإمكان بعد الآن إبقاء شعب جنوب افريقيا رازحا تحت قسوة الفصل العنصري ، لذلك ، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعم مقاصد وأهداف إعلان عام ١٩٨٩ الذي اعتمد بتوافق الآراء ، وتقديم الدعم السياسي والمعنوي للشعب المضطهد في جنوب افريقيا في كفاحه العادل للتحرر من اضطهاد الفصل العنصري .

وفي وقت وصلت فيه عملية تفكيك الفصل العنصري من خلال المفاوضات مرحلة جديدة وحرجة ، من الأهمية القصوى مواصلة فرض الجزاءات الاقتصادية ، والحظر الإلزامي لتوريد الأسلحة على نظام الأقلية في بريتوريا ، كوسيلة لضمان سرعة إنهاء الفصل العنصري . لذلك ، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة فرض جزاءات اقتصادية مرحلية إلى حين حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها في جنوب افريقيا .

ونود أيضا إن نشاهد الموقعين على اتفاق السلام الوطني إبداء إرادة سياسية والتزام بتنفيذ عناصر الاتفاق التي توفر أساسا سليما لتحويل جنوب افريقيا إلى مجتمع ديمقراطي وغير عنصري على نحو يتمشى وأهداف إعلان عام ١٩٨٩ الصادر بتوافق الآراء .

وستواصل نيبال الاسترشاد بسياسات قمة عدم الانحياز وجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، التي تستهدف إزالة الفصل العنصري . نود أيضا أن نكرر الاعراب عن تضامننا مع جنوب افريقيا المقهور ، ودعمنا له ، في كفاحه المشروع والباسل من أجل استئصال الفصل العنصري كليًا ، وإقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية .

السيد فورونيسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الطريق

المسدود الذي وصلت إليه مؤخرا المفاوضات الدستورية ، مصحوبا بوفرة مفاجئة فسي أعمال العنف ، أصفرت عن سفك دماء مؤسف في جنوب افريقيا ، أشار قلقا مشروعا لسدى المجتمع الدولي ، إزاء الحالة في ذلك البلد . وكان الموقف القوي والحازم السنني اتخذه الأمين العام ومجلس الأمن إزاء قضية العنف في جنوب افريقيا موضع ترحيب ، لا من قبل الرأي العام العالمي فحسب ، بل أيضا من حكومة جنوب افريقيا نفسها . ونحن نرى أن هذه إشارة مشجعة للغاية حقا .

تواجه عملية إقامة جنوب افريقيا جديدة ديمقراطية خالية من الفصل العنصري تحديات جديدة ونكسات مؤقتة ، وللأسف ، خسائر في الأرواح لا داعي لها . ومع ذلك ، لا ينبغي لكل هذا ، بأي حال ، أن يلقي بظلاله على البعد التاريخي الحقيقي للتغييرات التي حدثت بالفعل في جنوب أفريقيا منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، عندما تولى الرئيس ف. و. دي كليرك مهام منصبه . إن بولندا لا تزال مقتنعة اقتناعا عميقا بأن عملية إزالة الفصل العنصري في جنوب افريقيا قد وصلت مرحلتها النهائية ، ونقطة اللاعودة إلى السياسات والممارسات السابقة . ولا يستند اقتناعنا إلى نطاق التغييرات السياسية الهيكلية التي حدثت ولا تزال تحدث هناك فحسب ، بل أيضا إلى حقيقة أن عالم اليوم يختلف اختلافا كبيرا عما كان عليه قبل عامين فقط . فهل يمكن لاحد أن يصدق الآن أن جدار برلين قد يعاد بناؤه أو أن بلدان أوروبا الشرقية ، التي تشبث همتها بعملية التحول البطيئة والمؤلمة إلى الاقتصادات السوقية ، يمكن أن تعود إلى النظام السياسي السابق ، أو أن ذلك النظام ستغرضه قوى خارجية مرة ثانية ؟

إن طابع التغييرات الذي لا رجعة فيه في جنوب افريقيا هام للغاية للحكومة البولندية والمجتمع البولندي في تقييم الحالة أثناء تطورها . والسؤال الذي لا يزال مطروحا هو هل ستكون عملية التغييرات المؤدية إلى الاستئصال التام للفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا جديدة ديمقراطية عملية سلمية وتستند إلى المفاوضات أم لا . وبالنسبة لجمهورية بولندا الديمقراطية التي تفخر بتحولها السلمي وغير الدموي من

النظام السياسي القديم إلى النظام السياسي الجديد ، فإن المعيار الرئيسي لتقييم أعمال وبرامج القوى السياسية الرئيسية في جنوب افريقيا هو موقفها من اللجوء إلى العنف بوصفه أداة لتحقيق أهداف سياسية .

وهذا هو السبب الذي يحدو حكومة بولندا إلى مواصلة مناهضة جميع المحاولات الرامية لحل مشاكل جنوب افريقيا الداخلية الصعبة من خلال استعمال القوة . إن تعاون جميع الاطراف المعنية هام للغاية للمساعدة على التغلب على العنف ، الذي يولد ، بدوره ، مناخا معاديا للمفاوضات . لذلك ، فإننا نرحب مع بالغ الارتياح بنتائج اجتماع ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ بين الرئيس ف. و. دي كليرك ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، السيد نيلسون مانديلا .

ونضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي في مناشدة جميع الاطراف المعنية والقوى السياسية في جنوب افريقيا امتئنانا للمفاوضات الدستورية فوراً ، ومواصلة السير على طريق التقدم الكبير الذي أحرز تحت مظلة مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) .

وسيتابع بلدي التطورات اللاحقة باهتمام شديد ، أملا في أن تنفذ الاستنتاجات المنبثقة عن الاجتماعات الاولى المستأنفة تنفيذا كاملا ، وفي أن تبدأ قريبا مفاوضات كاملة النطاق بمشاركة موسعة لمجتمع جنوب افريقيا .

ترحب حكومة بولندا بارتياح كبير بمشاركة المجتمع الدولي المتزايدة ، لا سيما الأمم المتحدة ، في دعم عملية التحول الديمقراطي الجارية في جنوب افريقيا . وإننا نقدر تقديرا كبيرا صلوك بعثة السيد سايروس فانس ، الممثل الخاص للأمم المتحدة ، والنتائج التي أثمرت عنها . وإن قبول التوصيات الواردة في تقرير بعثته من جانب الحكومة ، ومن جانب القوى السياسية الرئيسية في جنوب افريقيا أيضا ، بادرة طيبة حقا على تعاونها في المستقبل مع الأمم المتحدة . ومع ذلك ، فإننا نتفق والرأي القائل بأن دور الأمم المتحدة ، وربما دور منظمات ومؤسسات دولية أخرى ، في حل مشاكل جنوب افريقيا لا يعدو أن يكون تكميليا .

إن مستقبل جنوب افريقيا في أيدي مواطنيها ، وإرادتهم التي يعبرون عنها بحرية هي وحدها التي تحدد ، في نهاية المطاف ، شكل النظام السياسي لجنوب افريقيا ودمتورها . ولهذا فإننا نرى أن فكرة مشاركة مراقبي الأمم المتحدة في عمل آليات المصالحة الوطنية التي تعمل في الوقت الحالي ، في اطار هياكل اتفاق السلم الوطني ، تستحق التأييد القوي من جانب المجتمع الدولي .

إن بولندا مستعدة ، إذا طلب منها ، أن تشارك في وجود الأمم المتحدة هناك ، وأن تظطلع بعمل بناء في جنوب افريقيا . وحكومة بولندا مقتنعة بأن تأييد المجتمع الدولي لعملية التغييرات السلمية والديمقراطية في جنوب افريقيا ينبغي أن يكون واسع النطاق ومتعدد الجوانب بقدر الإمكان . وفي ضوء التقدم الكبير المحرز في اصلاحات الديمقراطية في جنوب افريقيا ، وما يزامنها من تدهور مأساوي في الحالة الاجتماعية والاقتصادية ، ينبغي ، في رأينا ، إعادة النظر ، في استمرار الجزاءات والقيود الاقتصادية المحدودة ، ومع ذلك المؤلمة ، على ضوء جملة أمور منها سلامتها والفرص الذي قصد بها تحقيقه . ونحن نشاطر بعض الوفود قلقها من أن اصلاحات السياسة المنهجية وحدها ، ما لم يدعمها نمو اقتصادي وحل سريع للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية العديدة في جنوب افريقيا ، لن تضمن تحقيق السلم والرخاء الدائمين في هذا البلد وفي المنطقة كلها .

إن وقف الازمة المتفاقمة في اقتصاد جنوب افريقيا لا يعد مهما بالنسبة للمصالح الداخلية لهذا البلد وحده ، بل يجب النظر اليه في سياق دولي أوسع ، وبخاصة سباق إفريقي عام . ولا يمكن للعالم أن يقف اليوم مكتوف الأيدي ، ويسمح لاقتصاد جنوب افريقيا بأن ينزلق في هاوية . بل ينبغي له ان يتخذ إجراء أكثر فعالية وحسماً يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن اقتصاد جنوب افريقيا دخل الآن مسار خدمة جميع سكان ذلك البلد ، وانه في نفس الوقت ، يعتبر جزءاً حيويّاً من الهيكل الاقتصادي للقارة الافريقية كلها .

في الختام أود أن أعرب عن رأي وفد بولندا بضرورة استمرار الدور الذي تظطلع به الأمم المتحدة في مقاومة العنف وتشجيع المفاوضات بين جميع الأحزاب ، بما يفضي

إلى تحقيق السلم والتغييرات الديمقراطية في جنوب افريقيا ، مع إجراء بعض التعديلات التي يملئها مسار الاحداث . ونظرا للحالة الراهنة في ذلك البلد ينبغي أن يركز دور الامم المتحدة الآن بشكل أكبر على تنسيق جهود الامم المتحدة مع جهود هياكل اتفاق السلام الوطني ، في الاتجاهات التي حددها مجلس الامن في قراره ٧٧٢ (١٩٩٢) . إن هذا من شأنه أن يسهل كثيراً عملية المصالحة الوطنية ومداواة الجراح ومنع المزيد من التدهور في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في ذلك البلد نتيجة للعنف .

ونرى أن الوقت قد حان لتصبح جنوب افريقيا ، مرة أخرى ، شريكا في الحوار الواسع النطاق داخل منظومة الامم المتحدة والمجتمع الدولي كله . ومن هذا الحوار ، إذا ما عاد إلى وضعه السابق ، سيستفيد ، دون شك ، جميع سكان جنوب افريقيا ، بمسرف النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو العقيدة ، وكذلك السلم والامن والرفاه في القارة .

السيد فاسيليف (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية) : تبذل الامم

المتحدة منذ سنوات عديدة جهوداً مستمرة للقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا . واعتمد مجلس الامن ، والجمعية العامة والهيئات الاخرى التابعة للامم المتحدة قرارات عديدة بشأن هذا الموضوع ، نخص بالذكر منها الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة ، والذي يتسم بأهمية غير عادية .

إن التقارير التي قدمها الامين العام لننظر فيها ، ووثائق اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وكذلك البيانات التي أدلى بها في هذه المناقشة ، تشهد على أن الامم المتحدة لا تكتفي بمواصلة متابعة الحالة في جنوب افريقيا عن كثب ، بل أنها أيضا تتخذ خطوات عملية لتنفيذ مقرراتها . وتؤيد جمهورية بيلاروس جهود الامم المتحدة ، وتعرب عن استعدادها للبحث عن خطوات جديدة بناءة في هذه الدورة للجمعية العامة .

اننا نتفق مع عدد كبير من الممثلين الذين تكلموا هنا بأن الحالة في جنوب افريقيا تشير مشاعر متعارضة . فمن ناحية ، نلاحظ بارتياح أن سلطات جنوب افريقيا

تتخذ تدابير إيجابية لتوفير المناخ المؤاتي للمفاوضات ، بما في ذلك إلغاء قوانين الفصل العنصري الاساسية ، ومراجعة تشريع الامن الاساسي ، والانسحاب عن المحتجزين السياسيين الباقين . كذلك فإن نتيجة الاستفتاء الذي عقد في جمهورية جنوب افريقيا ، في شباط/فبراير ١٩٩٢ ، والدورتين اللتين عقدهما مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) كان لها تأثير واضح على مسار المحادثات ، وعلى موقف المجتمع العالمي حيال جنوب افريقيا .

ومن ناحية أخرى ، فإن العملية السياسية في البلاد ، كما يؤكد تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، غير مستقرة ومعرضة للخطر ، فلا تزال هناك عقبات تحول دون توفير المناخ المؤاتي للقيام بأنشطة سياسية حرة . ومن بين الامور التي تثير القلق والانشغال ، بصفة خاصة ، لدى المجتمع الدولي ، موجة العنف في جنوب افريقيا التي تهدد المصالح الحيوية لجميع السكان ، وتشير العقبات الخطيرة أمام عملية المفاوضات .

وفي هذا الصدد ، نشير إلى الاهمية الكبيرة لقراري مجلس الامن ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢) اللذين يستهدفان وضع حد فعال للعنف ، وخلق الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات المتعددة الاطراف . وقد لقي إيفاد مراقبي الامم المتحدة إلى جنوب افريقيا استجابة كاملة . ويقوم أولئك المراقبين بعمل نشط في تنفيذ توصيات الامين العام ، بالتعاون مع الهياكل التي أنشأها اتفاق السلم الوطني .

ونرى أن الاساس البناء لاستئناف المفاوضات داخل اطار مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ، يجب أن يقوم على الاتفاقات التي أمكن التوصل إليها بين الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، والتي تنص ، في جملة أمور ، على إقامة جمعية تأسيسية ديمقراطية ، وضمان الاستمرار الدستوري خلال فترة الانتقال .

إن الانتهاء الناجح من عملية التسوية السياسية ، وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا لا يتطلبان فحسب الإرادة السياسية والتسامح من جانب

المشاركين في المحادثات ، بل أيضا توفر السلم داخل البلاد . ومن الضروري أن يتسم القضاء على العنف الذي يستخدم لتحقيق أغراض سياسية من حياة المجتمع ... وينبغي أن تستأنف دون إبطاء المحادثات بشأن الترتيبات الانتقالية والمبادئ الاسامية للتوصل إلى اتفاق بشأن وضع دستور جديد ، ودخوله حيز النفاذ .

هذا هو النداء الذي وجهته اللجنة الخاصة في تقريرها (A/47/22) إلى جميع

الاطراف .

وفي هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ جنوب افريقيا ، يجب على الامم المتحدة ، في رأينا ، أن تتخذ خطوات أخرى لتأييد جهود المجتمع الدولي ، بغية تحقيق الاهداف الواردة في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ، وذلك من أجل إنشاء مجتمع ديمقراطي غير عنصري في ذلك البلد .

ختاماً، بيود وفد جمهورية بيلاروس أن يعرب عن تأييده لمشروع القرار بشأن برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي، وأن يعلن أن بيلاروس انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

السيد الخويني (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسبحوا لي في البداية أن أعرب عن الشكر للأمين العام وللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وللغريق الحكومي الدولي لرمد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا، على التقاريز الممتازة التي قدموها في إطار هذا البند من جدول الأعمال .

إن المناقشة العامة بشأن ضيافة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا تجزي هذا العام في وقت نجد فيه أن هناك كل المبررات للأمل في أن تتحول جنوب أفريقيا إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري . إن انتهاء فترة الحرب الباردة ، واحتمالات إقامة نظام عالمي جديد تنمحي فيه إلى الأبد كل أشكال التمييز العنصري ، كما تأمل جميع الشعوب ، أمر ينبغي أن يشجعنا على نحو أكبر على التحرك قدما من أجل القضاء الكامل على ظاهرة الفصل العنصري المهينة .

ذلك الأمل اكتسب تعبيراً محدداً في السنتين الماضيتين ببعض المبادرات المشجعة الرامية إلى تفكيك نظام الفصل العنصري ، إن الإفراج عن السجناء السياسيين ، حتى وإن لم يكتمل بعد ، وعودة المنفيين ، والغاء بعض التشريعات التي شكلت أعمدة الفصل العنصري كلها عوامل تشجع المجتمع الدولي على العمل دون إبطاء لإنهاء سياسة تطبق منذ عقود طويلة ضد إرادة أغلبية الشعب .

وفي هذا السياق فإن الأمم المتحدة ، بالطبع ، قامت بدور هام في إقامة الحوار الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ في مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا الديمقراطية (كوديسا الأول) ، والذي أسفر عن بعض النتائج . بيد أن استمرار ذلك الحوار في كوديسا الثاني في أيار/مايو ١٩٩٢ بآء بالفشل لاستحالة التوصل إلى اتفاق على الأسس التي كانت ستهيئ للانتقال السلمي ، عن طريق إقامة حكومة مؤقتة . وللأسف فإن ذلك الفشل أبطأ من الزخم الذي كان موجوداً في بداية العملية ، الأمر الذي أشار فزع وقلق المجتمع الدولي .

بعد توقف المفاوضات بدأ بلدي يشعر بالقلق إزاء موجة العنف التي اجتاحت البلد ، وشككت في جميع الجهود المبذولة منذ بداية العملية . ثم جاءت المذبحة التي وقعت في بلدة بويباتونغ في شهر حزيران/يونيه الماضي ، والتي أدانها بلدي في حينها ، لتوضح مدى خطورة الحالة وهشاشة العملية ، وهي عملية تعتمد على موقف الحكومة الموجودة في السلطة التي تعتبر المسؤولة الوحيدة عن الأمن في البلدات .

والواقع أنه على الرغم من جهود مجلس الأمن ، الذي اتخذ القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) مديننا العنف وداعيا سلطات جنوب افريقيا إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير فورية لوقف العنف وتقديم مرتكبيه إلى العدالة ، لا تزال الحالة متفجرة للغاية . وقد بدأت موجة عنف ثانية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في بيشو في سيسكاي حيث أطلقت قوات الشرطة الرصاص على المتظاهرين العزل المنتمين إلى المؤتمر الوطني الافريقي ، الأمر الذي أسفر عن مقتل أشخاص عديدين .

وتونس مقتنعة ، كعهدنا دائما ، بالنسبة للقضايا العادلة ، مثل قضية الشعب الفلسطيني وحقه في التمتع بحرياته الأساسية ، بأنه ينبغي كسر الحلقة المفرغة التي يسببها العنف والقمع ، وأنه في حالة جنوب افريقيا ، ينبغي كسرها عن طريق الحوار والتفاوض ، حتى يتسنى إقامة مجتمع ديمقراطي موحد وغير عنصري . ولهذا ، فإن بلدي ، ممثلا في شخص رئيس الجمهورية ، السيد زين العابدين بن علي ، في يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي لدى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، رحب بقرار حكومة جنوب افريقيا الإفراج عن بعض السجناء السياسيين . إن هذا الإجراء جدير بالتشجيع لأنه من المرجح أن يعزز عملية التفاوض وهدفها هو القضاء الكامل على الفصل العنصري والتعجيل بقيام مجتمع غير عنصري في جنوب افريقيا ، على أساس احترام حقوق الإنسان والمساواة والعدالة والتحرر للجميع .

وبلدي ، بإيمان وإخلاص ، يدعو إلى إقامة هذا المجتمع . وهو يرحب باللقاء بين نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي والرئيس دي كليرك يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الذي تمثل انجازه الرئيسي في الاتفاق على المسائل الأساسية المتعلقة

بأمن بيوت الشباب والإفراج عن سجناء سياسيين آخرين . كما يرحب بالتوصل إلى اتفاق ثان بشأن ضرورة إنشاء جمعية تأسسية لكفالة الاستمرارية الدستورية خلال الفترة الانتقالية المؤقتة .

ويلاحظ وفدي مع الارتياح الخطوات المتخذة من أجل النهوض بعملية التغيير . ويمتدح الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام للمساعدة على حل الأزمة . ولا شك أن تعيين ممثل خاص ووزع مراقبي الأمم المتحدة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ساعدا كثيرا على إشاعة روح الحوار والاتفاق . وهذه البعثات التابعة للأمم المتحدة ، والتي تشكل عنصرا جديدا في تسوية مسألة جنوب افريقيا ، ما فتئت تعمل دون توقف وبهمة ونشاط حتى تفي بولايتها بضمير حي .

ونود أن نعبر عن شكرنا لمنظمة الوحدة الافريقية وللكومنولث وللمجموعة الأوروبية على وزعها مراقبين يعملون بالاشتراك مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة ، ويقدمون اسهاما إيجابيا لعملية السلم .

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ وتعهدت فيه جميع الدول الاعضاء بممارسة الضغط على بريتوريا من أجل ضمان القضاء العاجل على الفصل العنصري ، لا يزال ساريا ، ما دام لا يوجد دليل ملموس على حدوث تغيير لا رجعة فيه وفقا لاهداف ذلك الإعلان .

ويبقى على حكومة بريتوريا أن تقنعنا بحسن نواياها وأن تبدد كل ما لدينا من شكوك في رغبتها في المضي قدما ، حسب ما يريده منها شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي بأسره .

ويود وفد بلادي أن يؤكد مرة أخرى أن على المجتمع الدولي أن يتابع الحالة في جنوب افريقيا عن كثب ، وأن يبذل يقظا تجاه جميع الاعمال التي قد تضر بالعملية الديمقراطية . ولهذا ، نحث جميع الاطراف ، وخاصة حكومة جنوب افريقيا ، على مضاعفة جهودهم بغية تأمين التوصل الاكيد الى وضع آلية انتقالية تفتح الطريق أمام قيام جنوب افريقيا بجديدة ديمقراطية موحدة وغير عنصرية تقوم على الحرية والكرامة والمساواة لجميع المواطنين .

السيد موسوكا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجتمع الجمعية

مرة أخرى لاستعراض الحالة في جنوب افريقيا - وهي حالة لا تزال ، من جوانب عديدة ، محفوفة بالمخاطر ، وتبقى بالفعل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي . وكما تشهد التقارير المعروضة على الجمعية ، لا بد من بذل المزيد إذا أريد لعملية السلام ، المتعثرة حاليا ، أن تكسب قوة دفع جديدة .

وأود ، في هذا الصدد ، أن أعرب عن امتنان وفد بلادي الخالص لشقيقي وزميلي السفير ابراهيم غمبيري ، ممثل نيجيريا ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ولأعضاء تلك اللجنة الهامة ، على التقرير المقدم في أوامه والمفيد ، الوارد في الوثيقة A/47/22 . وبالمثل أود أن أشيد اشادة في محلها بالأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بطرس بطرس غالي ، على تقريره المرحلي الثالث بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . إن هذين التقريرين يكمل كل منهما الآخر ويوفران أساسا ضروريا لمداولاتنا الحالية .

ما برح الكفاح ضد الفصل العنصري يشن على جبهات عديدة - وعلى سبيل المثال من خلال الحظر النفطي على جنوب افريقيا ، الذي أثبت فعّاليته عبر السنوات . ومن المناسب بالتالي أن أتقدم بكلمة تهنئة الى زميلي السفير انتوني نياكيي ، ممثل تنزانيا ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية

الى جنوب افريقيا ، على تقريره الوارد في الوثيقة A/47/43 ، والذي يكشف على نحو مقلق عن انتهاكات متكررة للحظر النفطي . وإنما نشعر بالجزع إزاء العدد الكبير من الانتهاكات المذكورة خلال الفترة قيد الاستعراض .

ونشاهد المتورطين في هذه الأنشطة غير المشروعة أن يكفوا عنها . ونحن نعتقد أن الوقت لم يحن بعد لرفع الحظر النفطي ، كما ينادي البعض . وبالتالي نوافق على الاستنتاج الوارد في التقرير بأن من شأن الرفع السابق لأوانه للحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا أن يؤدي الى نتائج عكسية ، ويضر بالعملية التفاوضية ، وأن الحظر النفطي لا ينبغي رفعه إلا عندما يتم تشكيل حكومة مؤقتة تمثل أغلبية سكان جنوب افريقيا ، وعندما تطلب هذه الحكومة رفعه .

لقد وصفت هذه الجمعية الفصل العنصري ، وعن حق ، بأنه جريمة ضد الإنسانية . وهو بالفعل وصمة عار في ضمير الإنسانية . فالظلم والمهانات التي تعرضت لها الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا على مدى السنين نتيجة لذلك النظام الشرير حقيرة ومرفوضة . إلا أنه ، بعد اعتماد الإعلان التاريخي المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، شهد العالم عددا من التطورات الهامة في جنوب افريقيا خلال الاعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ . وهذه التطورات موثقة جيدا والجمعية العامة على علم تام بها . ولهذا فإنني لن أخوض في تفاصيلها . وبدلا من ذلك ، سأعلق على أهم التطورات .

لقد أثبت شعب جنوب افريقيا المقهور بما لا يدع مجالا للشك استعدادة للتفاوض على تغيير سلمي من أجل إنشاء حكومة منتخبة ديمقراطيا . وبالإضافة الى ذلك ، فإن استعدادة للتفاوض سلميا اتضح بجلاء من خلال مشاركته في محادثات السلام التي جرت في إطار مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) . ويتمثل أهم انجازات مؤتمر كوديسا الاول في اعتماد المشتركين فيه لإعلان نوايا يتعهدون فيه بعمل جنوب افريقيا بلدا غير مقسم وخاليا من الفصل العنصري ، وإنشاء خمسة أفرقة عاملة لمعالجة نقاط الخلاف الرئيسية - تهيئة مناخ مؤات للمشاركة السياسية الحرة ، والمبادئ الدستورية العامة ، والترتيبات الانتقالية ، وإعادة دمج الاوطان ، ووضع إطار زمني لتنفيذ قرارات كوديسا .

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وقع المؤتمر الوطني الإفريقي وعدد من المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، مع الحكومة ، على اتفاق السلم الوطني الذي يرمي إلى إنهاء العنف السياسي في جنوب إفريقيا .

وكما تقضي أحكام إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ، تقع مسؤولية تهيئة المناخ الضروري للمناقشة السياسية الحرة ، على عاتق حكومة جنوب إفريقيا . وهذا هو أحد المتطلبات التي لم تمتثل لها جنوب إفريقيا امتثالا كاملا . إن الحالة في جنوب إفريقيا اليوم غير مرضية وتبعث على القلق ، حيث تتصاعد درجة العنف بمعدل مقلق وقد أصبحت عمليات القتل الجماعي الآن أمرا معتادا ، وتبدو الحكومة عاجزة عن احتواء الوضع . وفي الحقيقة ، تبيدت النشوة المتولدة عن قيام الحكومة بإزالة الدعائم التشريعية الرئيسية للفصل العنصري . وفي ظل الظروف الراهنة ، لا يمكن توقع إجراء مفاوضات حقيقية ، ما لم تتخذ حكومة جنوب إفريقيا الخطوات الضرورية لإنهاء العنف في ذلك البلد .

وفقا لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وصل العنف الى مستويات مفاجئة لم يحدث مثلها من قبل خلال الفترة قيد الاستعراض . ففي آب/أغسطس ١٩٩٢ ، على سبيل المثال ، توفي ٢٤٨ شخصا من جراء العنف السياسي ، مما وصل إجمالي عدد الضحايا منذ التوقيع على اتفاق السلم الوطني الى أكثر من ٤٠٠ ٣ شخص . وليست مأساة بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، ومذبحة سيسكاي في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، سوى مثالين على عمليات القتل الجماعي التي تجرى في جنوب افريقيا بانتظام مثير للغيثان .

ولا يمكن إنكار أنه ليس هناك من بديل للمفاوضات في جنوب افريقيا ، لكن المفاوضات لا يمكن أن تجرى إلا في ظل ظروف السلم . ولذا ، ندعو حكومة جنوب افريقيا الى أن تتصدى لمسألة العنف السياسي على نحو فعال . فنحن نعتقد أن الحكومة لم تحسن معالجة هذه الحالة المقلقة . وكما ذكرت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فإن كلا من تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "جنوب افريقيا : دولة الخوف" ، وتقرير لجنة القانونيين الدولية المعنون "خطة للسلام" قد انتقدت بحدة عجز حكومة جنوب افريقيا عن إيقاف العنف . وكلاهما أكد على الدور الذي تلعبه قوات الامن ، وكذلك حزب الحرية إنكاشا في العنف . كما انتقدت لجنة غولدستون الحكومة على إخفاقها في اتخاذ خطوات صارمة كافية لمنع السلوك الاجرامي من جانب أعضاء قوات الامن ولمعاقبة مرتكبيه . ونحن نؤيد توصية لجنة غولدستون بضرورة أن تقوم حكومة جنوب افريقيا ، على وجه الاستعجال ، بحظر حمل كل الاسلحة الخطيرة في الأماكن العامة .

إن شعب جنوب افريقيا يتوق الى السلم والعدالة والحرية ، ولكي يحقق هذه الاهداف النبيلة فهو بحاجة الى مساعدة المجتمع الدولي ، بل ويستحقها . وفي هذا الصدد ، نرى أن مشاركة الامم المتحدة في العملية الجارية أساسية لتحقيق النتيجة الناجمة القابلة للاستمرار والتي نسعى إليها جميعا . كما أن مستوى الريبة بين الأحزاب والحكومة لا يمكن تقليله دون وجود مراقبين دوليين في العملية الجارية .

لذلك ، رحبت زامبيا بتشكيل بعثة مراقبي الامم المتحدة في جنوب افريقيا ، التي تعمل بتعاون وثيق مع مراقبين آخرين من الكومنولث والمجموعة الأوروبية ومنظمة

الوحدة الافريقية . ومع ذلك ، نعتقد أن عدد مراقبي الامم المتحدة ، البالغ ٤٤ مراقبا ، والموجودين حاليا في جنوب افريقيا لا يكفي لتغطية البلد بأكمله . وهناك حاجة ماسة لزيادة هذا العدد .

لقد شعرنا في زامبيا ببالغ القلق إزاء الافتقار الى الوحدة بين القوى المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا . فبدون وحدة الهدف ستبقى الغالبية المقهورة في جنوب افريقيا خاضعة للقهر لوقت طويل . وتحقيقا لهذه الغاية نعتقد أنه من الاهمية بمكان أن تؤخذ مأخذ الجد النصيحة التي جاءت في وقتها من اجتماع قمة لجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي والتي اجتمعت في غابوروني ببوتسوانا في الشهر الماضي ، والتي تحث القوى الديمقراطية على العمل سويا ووضع برنامج مشترك لمناهضة آخر بقايا الفصل العنصري . ومن المهم أيضا أن تستأنف المفاوضات مع الحكومة .

وختاما ، لا يمكن لشعب جنوب افريقيا أن يعيش في سلم وهدوء إلا اذا وحد صفوفه لاستئصال شائفة الفصل العنصري وإقامة الديمقراطية على أساس المبادئ المعترف بها عالميا . وفي هذا المضمار ، ندعو حكومة جنوب افريقيا الى أن تقرن اعلاناتها باجراءات محددة لاقامة حقبة جديدة في جنوب افريقيا ، حقبة تعترف بحقوق الانسان والحريات الاساسية لكل أهالي جنوب افريقيا . كما ندعو جميع المنظمات المناهضة للفصل العنصري في ذلك البلد الى أن تتحد في نضالها ضد الفصل العنصري . فالواقع أن وقت التغيير في جنوب افريقيا قد حان منذ وقت طويل .

السيد بالايي (نيكارغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى
تشارك نيكاراغوا في مناقشات الجمعية العامة بشأن الفصل العنصري . ولقد فعلنا ذلك فيما مضى وسنواصل القيام بذلك من أجل إظهار تضامننا مع شعب جنوب افريقيا في نضاله للقضاء على نظام الفصل العنصري . ونحن مقتنعون بأنه بمظاهر التأييد هذه ، وبمما يبذله المجتمع الدولي والامم المتحدة من جهود متضافرة منذ عام ١٩٥٢ ، سيأتي اليوم الذي يصبح فيه السلم والديمقراطية والتنمية ، التي بدأنا نرسيها في امريكا الوسطى ، حقيقة واقعة بالنسبة لشعب جنوب افريقيا أيضا .

ويشرفنا اليوم أن نتكلم أيضا نيابة عن كوستاريكا وهندوراس ، وغواتيمالا ، والسلفادور وبنما . ومن ثم نكون المتحدثين الرسميين عن موقف بلدان أمريكا الوسطى ككل .

لقد اكتسبت الجهود التي يبذلها شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي قوة دفع جديدة منذ عام ١٩٨٩ ، عندما اعتمدت هذه الجمعية الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . والفقرة ٨ منه ، على وجه الخصوص ، ترسي المبادئ التوجيهية للنهوض بعملية التفاوض في جنوب افريقيا . وقد أصبح الاعلان مقياما عالميا للتنسيق والتقييم وتوفير المتابعة الصحيحة فيما يتعلق بعملية التغيير التي يجب أن تفضي الى قيام جنوب افريقيا ديمقراطية حرة وموحدة ، يتم فيها القضاء بالكامل على آخر بقايا التمييز العنصري ضد سكان جنوب افريقيا السود .

وبينما يقترب هذا القرن من نهايته ، فإن الأحداث الرئيسية التي ما فتئت تعمل على توجيه مجرى تطور البشرية ، وتنامي حكم القانون والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل السلم ، ينبغي أن تؤتي ثمارها . ويتمثل التحدي الآن في تحقيق سلم حقيقي خال من التهديد بالحرب ، ومن بقايا الاستعمار ، ومن التمييز العنصري والفصل العنصري .

وتعتقد حكوماتنا أنه من الضروري الاستفادة الى أقصى حد من الفرص التي تتيحها الروح الجديدة في العلاقات الدولية ، التي تشجع على اتباع نهج مدروس واستخدام وسائل سلمية ، بغية التخفيف من التوترات الدولية القائمة . وإن أمريكا الوسطى التي تشجع وتحترم وتؤيد هذه المبادئ ، تؤيد بعزم الجهود التي تبذلها المنظمة والدور الذي تقوم به ، ولا سيما دور اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

إننا جميعا نأمل في أن يسود الحوار والتفاوض ، حيث أن هناك اتفاقا عاما على الحاجة لاستئصال شأفة الفصل العنصري من على وجه الأرض . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، رحبت الجمعية العامة بهذا الأمل وبهذه الروح التفاوضية وأثنت عليهما ، عندما أثنينا ، في المناقشة ذاتها ، على عقد مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا الأول) ، الذي ظهرت نتائجه المثمرة في اعتماد اعلان النوايا الذي تعهدت الاحزاب فيه بإقامة جنوب افريقيا غير منقسمة وخالية من الفصل العنصري ، والذي تتمسك الاحزاب فيه ببعض المبادئ الدستورية الاساسية .

وهذه الخطوة التي اتخذت في كوديسا الأول تعززت لاحقا في استفتاء أجري في شباط/فبراير ١٩٩٢ ، أعرب فيه الناخبون البيض عن رغبتهم في أن يستمر الرئيس دي كليرك بعملية الاصلاح التي بدأت في عام ١٩٩٠ ، بهدف وضع دمتور عن طريق التفاوض . وبهذه الروح ، وبغية الا تصاب الامال التي برزت في جنوب افريقيا بالإحباط ، يجب على المجتمع الدولي اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، أن يعزز جهوده ، عن طريق تسريع تنفيذ الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ، وعن طريق الامتثال للاحكام التي تضمنتها قرارات مجلس الامن بشأن هذا الموضوع . ونيكاراغوا ، بوصفها عضوا في الفريق الحكومي الدولي لرمد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، توافق

على التوصيات التي قدمها الفريق في تقريره (A/47/43) . وهذا الفريق ، على الرغم من اعترافه بالخطوات البنيّة التي اتخذت ، يحذر من الآثار السلبية المحتملة لرفع حظر النفط عن جنوب افريقيا قبل الاوان . ولهذا السبب ، يبدو من المناسب لنا ، كما أوصى الفريق الحكومي الدولي ، أن يرفع الحظر حالما يتم تشكيل حكومة مؤقتة تمثل أغلبية السكان في جنوب افريقيا ، وحالما تتقدم تلك الحكومة بطلب في هذا الشأن . إن سبيل شعب جنوب افريقيا الى الحرية والديمقراطية طويل ومحفوف بالمصاعب . ونحن نتفهم مدى صعوبة هذه العملية ، عملية التحول الى الديمقراطية ، وندرك أيضا أنها عملية معقدة ومثيرة للجدل . وتعتقد حكومة نيكاراغوا التي ترأسها السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو والتي تشجع سيادة المصالحة الوطنية ، أنه من الحيوي في هذا الجهد الحصول على التزامات حقيقية تمكّن من نجاح المفاوضات .

لهذا السبب ، تشعر وفود بلدان امريكا الوسطى بالقلق إزاء حقيقة أن الدورة الثانية لمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا الثاني) التي انعقدت في أيار/مايو ١٩٩٣ لم تتوصل الى النتائج الموجهة . بيد أننا نعتبر أنه من الأهمية بمكان أن نعزز الاتفاقات التي تم التوصل بشأنها ، في تلك الدورة الى توافق في الآراء ، ولا سيما بشأن :

"الانتقال الى الديمقراطية من خلال مرحلتين أوليين : في المرحلة الأولى يقوم مجلس تنفيذي انتقالي متعدد الأحزاب بتمهيد الساحة السياسية وإعداد البلد للانتخابات . وفي المرحلة الثانية تقوم جمعية منتخبة على أساس التمثيل النسبي والاقتراع العام بوضع دستور جديد واعتماده" . (A/47/22) ، الفقرة ١٠((أ))

وبشأن أن :

"توضع جميع قوات الامن تحت سيطرة الهياكل الحكومية الانتقالية وتعتبر

مسؤولة أمام الرأي العام" . (A/47/22) ، الفقرة ١٠((ج))

وتتفق وفودنا أيضا مع الوفود التي حثت السلطات في جنوب افريقيا على اتخاذ جميع التدابير اللازمة ، بالتعاون مع جميع الاحزاب السياسية ، وبالتنسيق مع الامم المتحدة ، لوضع حد للعنف ، وبالتالي السماح باستئناف العملية التفاوضية . ونحسب

نأمل في أن تدلل حكومة جنوب افريقيا ، على رغبتها في التفاوض باحترام التزاماتها بصدق ، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالافراج عن جميع السجناء السياسيين ، ووقف محاكمات الاشخاص الذين يحتجون على قوانين القمع المعمول بها حاليا .

ونود أن نعرب عن شكرنا للسيد ابراهيم غمباري ، ممثل نيجيريا ، الذي قام ، بوصفه رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بافتتاح مناقشات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع . إن تقرير اللجنة (A/47/22) يقدم سردا هاما وكاملا للتطورات الرئيسية التي وقعت في جنوب افريقيا في الأشهر الستة الأخيرة . ويؤكد التقرير على ضرورة العودة الى روح اتفاقات السلم الموقعة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من جانب ٢٣ طرفا ، بما في ذلك حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي .

إن موجة العنف التي بلغت أبعادا مأساوية في هذه الفترة يجب احتواؤها إذا ما أريد للمفاوضات أن تستمر . ولقد جرى التأكيد على ذلك بوضوح في المداولات التي أجراها مجلس الأمن في ١٦ تموز/يوليه عقب الاحداث التي جرت في بويباتونغ . وقرار مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) الذي اعتمد حينئذ يدين العنف ويحث بقوة سلطات جنوب افريقيا على اتخاذ تدابير فورية لوضع حد للعنف . كذلك فإن هذا القرار دعا الأمين العام الى تعيين ممثل خاص لجنوب افريقيا .

وتشعر بلدان امريكا الوسطى بارتياح خاص لإقدام الأمين العام على تعيين السيد سايروس فانس ممثلا خاصا له ، وذلك استجابة منه لهذا القرار . وإنما نؤيد أيضا التوصيات التي قدمها السيد فانس بعد زيارته الى جنوب افريقيا ، والتي تقضي بوجوب أن تلقى لجنة غولدمستون دعم المجتمع الدولي ، وأن تطبق التوصيات التي تصدر عن تلك اللجنة بسرعة وعلى نحو كامل .

وفي الختام ، يوافق وفد بلدي على الوثيقة الختامية الصادرة عن اجتماع قمة حركة بلدان عدم الانحياز التي انعقدت في جاكرتا باندونيسيا ، في أيلول/سبتمبر ، والتي أعادت التأكيد على ضرورة قيام الدول الاعضاء بعمل منسق ومتضافر الى حين التوصل الى مرحلة لا رجعة فيها في عملية التفاوض التي تؤدي الى إقامة مجتمع تسوده المساواة واللاعنصرية في جنوب افريقيا .

وكما يقول الامين العام ، فإن :

دور المجتمع الدولي ... لا يمكن أن يكون سوى دور مكمل لادوار مختلف، الجماعات السياسية في البلد . فمشاركة هذه الجماعات وحسن نيتها وشجاعتها السياسية هي أمور أساسية لتحقيق النجاح . ويجب أن تلقى على عاتق مواطني جنوب افريقيا أنفسهم مسؤولية التوصل الى اتفاق عادل ودائم من خلال التفاوض . أما الأمم المتحدة ... فتواصل السعي الى ايجاد سبل خلاقة لمساعدة شعب جنوب افريقيا ككل في بلوغ الاهداف التي حددها لنفسه" . (A/47/574 ، الفقرة (١))

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عملا بقرار الجمعية العامة

٢٢٢٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ والقرار ١٧٧/٤٢ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين .

السيد القدوة (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نقف هنا

اليوم أمام الجمعية العامة لتناول مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للعالم أجمع .
فمسألة جنوب افريقيا موضوعة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ . ولقد أعرب المجتمع الدولي عن عزمه على القضاء على الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب افريقيا مرارا وتكرارا في السنوات الماضية عن طريق اتخاذ عدد من القرارات في الجمعية العامة ومجلس الأمن ، تتعلق بإزالة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ومطالبة نظام بريتوريا بإقامة ديمقراطية غير عنصرية . بيد أن معاناة الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا مستمرة . فهي لا تزال محرومة من أبسط العناصر الأساسية لحقوق الانسان .

وتناضل الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا منذ عقود عديدة لوضع حد لمعاناتها . ولم تكتف هذه الأغلبية بمناشدة المجتمع الدولي تقديم المساعدة لإنهاء الفصل العنصري ، بل إنها نظمت نفسها داخل البلد ، وعلى جميع مستويات المجتمع ، في إطار مقاومتها لشرور نظام الفصل العنصري ، وهو النظام الذي حرّمها من السكن الملائم والعناية الصحية والتعليم ، وهو نظام أنكر على الأطفال السود حق الحياة في سلام ورخاء ولا يسمح لهم حتى بفرصة التطور والنمو ، وجرّمهم الوحيد هو لونهم الأسود . وبالفعل نظمت الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا نفسها وقالت "لا" للقمع والحرمان ، و "نعم" للحرية والديمقراطية . وحظت بدعم الكثير من الأمم الذي أدى الى فرض جزاءات ، ضمن تدابير كثيرة أخرى من القيود السياسية ، على نظام بريتوريا .

ومن حيث الجوهر ، كان كفاح الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، ولا يزال ، العامل الحفاز الرئيسي الذي أدى الى لفت انتباه المجتمع الدولي الى محنتها ، وهذا بدوره أدى الى خلق القوة السياسية التي بدأت عملية التفاوض الحالية . لقد كان كفاح الغالبية السوداء بجنوب افريقيا هو حقا الذي أدى الى تراجع نظام بريتوريا

عن بعض ممارساته - مثال على ذلك الافراج مؤخرا عن السجناء السياسيين . وقد أدى الشروع في الدورة الاولى لمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية فسي جوهانسبرغ في ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، وبعد ذلك الدورة الثانية لمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية في ١٥ و ١٦ أيار/مايو ١٩٩٢ ، الى بعض الخطوات الايجابية . غير أن الحالة بمفغة عامة لا تزال ملتهبة . فما زال الفصل العنصري هو القانون السائد المطبق على الاغلبية السوداء . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن على الأمم المتحدة أن تكشف من جهودها للتوصل الى حل لمسألة جنوب افريقيا . ويجب على الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن على وجه الخصوص ، أن تبقى مسالمة جنوب افريقيا قيد نظرها وأن تسهم بنشاط في عملية التفاوض الحالية بغية ضمان استمراريتها ونجاحها ، حتى تؤدي في نهاية المطاف الى قيام جنوب افريقيا جديدة ديمقراطية وغير عنصرية .

وعلاوة على ذلك ، ورغم بعض التقدم المحرز نتيجة للمفاوضات ، يجب الإبقاء على الجزاءات المفروضة على نظام برييتوريا ، ولا ينبغي رفعها إلا تدريجيا حسب التقدم المحرز صوب تشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية وإنشاء جمعية تأسيسية منتخبة بصورة ديمقراطية . ولا يزال صوت المجتمع الدولي ودعمه عاملا أساسيا لتحقيق سلام عادل ودائم في جنوب افريقيا . ونحن ندين موجة العنف الاخيرة ضد السود في جنوب افريقيا ، ولا سيما مذبحه بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ومذبحه سيسكاي في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . فضلا عن ذلك نشجب تقصير شرطة جنوب افريقيا بسماعها بارتكاب هذه المجازر .

ونحن كفلسطينيين نولي أهمية خاصة لمسألة جنوب افريقيا . فتاريخنا مماثل ، ومعاناتنا وسبب قهرنا واحد ، وآمالنا وتطلعاتنا واحدة . لقد نظمنا أنفسنا وكافحنا من أجل الحرية والاستقلال ، ومن أجل حقنا في تقرير المصير . وقضية فلسطين ، بالمثل ، مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ . ومن الأهمية القصوى أن تُبقى الأمم المتحدة قضية فلسطين قيد نظرها ، مثلها في ذلك مثل مسألة جنوب افريقيا ، لضمان حل عادل ودائم لهذه المشكلة .

وبالإضافة عن وفدي ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لتوجيه الشناء للجنة مناهضة الفصل العنصري على عملها الدؤوب . وإن دعمها للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري أمر في غاية الأهمية . ونشني أيضا على عمل مركز مناهضة الفصل العنصري .

وتعرض الوثيقة A/47/22 (تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري) التطورات الحالية في جنوب افريقيا بطريقة ماهرة ودقيقة . ونحن نؤيد هذا التقرير في هيكله ومحتواه ، ونقر التوصيات الواردة فيه . فضلا عن ذلك ، نعرب عن قلقنا بشأن التعاون المستمر بين جنوب افريقيا واسرائيل ، ولا سيما في المجالين العسكري والنووي .

وبالإضافة عن الشعب الفلسطيني ، أود الإعراب عن تضامننا مع شعب جنوب افريقيا المناضل ، في سعيه من أجل تقرير المصير والحرية والديمقراطية . ونشيد بأشقائنا في المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا على القيادة المشاليفة التي أظهروها في كفاحهم ، ولا سيما قيادة الرئيس نيلسون مانديلا الحكيمة . ونعرب مرة ثانية عن دعمنا ، وعن أملنا في أن نشهد في يوم قريب غلبة السلام والعدل ، ونرى شعبنا يعيشان في سلام ومساواة ووثام ورخاء . ويحدونا صادق الامل أن يتسنى الخروج من المأزق الحالي في المفاوضات المتعلقة بكلا شعبينا ، وأن تؤتي هذه المفاوضات ثمارها في المستقبل القريب .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠